Clima-Med
Acting for Climate in South Mediterranean

Funded by the European Union

توصيات لاستراتيجية تنسيق العمل المناخي على المستوى المحلي
استراتيجية تنسيق العمل المناخي

مصر
CAS

من التخطيط إلى العمل:
تعميم تغير المناخ

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

تم توسيم هذا المشروع من قبل الاتحاد من أجل المتوسط

ملاحظات إرشادية للقارئ

وتهدف الوثيقة إلى تقديم توصيات لتحسين تعميم تغير المناخ (سواء التخفيف أو التكيف) على مستوى المحافظات ودمجها في تخطيط التنمية المحلية.

تنقسم الوثيقة إلى قسمين، يسبقهما جدول يلخص الملف المناخي الأساسي للدولة، بما في ذلك القسم (أ): تقييم شامل للتعميم الحالي لتغير المناخ في التنمية الوطنية والمحلية، والقسم (ب): توصيات بشأن استراتيجية تنسيق العمل المناخي المحلي

يعرض الملف المناخي للدولة المؤشرات الرئيسية حول اقتصادات البلاد مع التركيز بشكل خاص على علاقتها بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs).

أ. يُظهر تقييم التعميم التقارب بين المساهمات المحددة وطنيًا في مصر وسياساتها واستراتيجياتها الوطنية والمحلية، من حيث تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا، و– عندما يكون ذلك مناسبًا – الارتباط بدور المؤسسات الدولية (سواء من حيث التمويل أو المساعدة الفنية).

ب. تركز التوصيات الخاصة باستراتيجية تنسيق العمل المناخي المحلي، جنبًا إلى جنب مع رؤى الحوكمة المستندة إلى الميدان، على تحديد مجالات التدخل المحتملة والجاهزة لدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا.

تم إنتاج هذه الوثيقة كجزء من أنشطة مشروع الاتحاد الأوروبي لدول سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب EUROPEAID / 139067 / DH / SER / MULTI. تم إعداد استراتيجية تنسيق العمل المناخي (CAS)بدعم مباشر من خبراء مشروع كليما – ميد.
تتوفر نسخة رقمية من هذه الوثيقة على موقع المشروع: www.climamed.eu
يأسف مؤلفو المنشور على أي أخطاء أو سهو قد يكون تم إجراؤه عن غير قصد.

مصر

مقدمة

يقدم مشروع كليما-ميد توصيات لتسهيل تعميم العمل المناخي لكل دولة من البلدان الشريكة للمشروع، بما في ذلك الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وتونس. تم تقديم هذه التوصيات في وثيقة "استراتيجية تنسيق العمل المناخي" (CAS). تعد إستراتيجية (CAS) لإسرائيل، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وتونس أداة تحليلية تقدم إرشادات للوكالات الوطنية حول كيفية تعميم السياسات والمشاريع العامة المتعلقة بتغير المناخ بشكل أفضل، مع التركيز على إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

تركز استراتيجية (CAS) في مصر على كيفية تحسين المحافظات لتعميم تغير المناخ (سواء التخفيف أو التكيف) على مستوى المحافظة ودمجها في تخطيط التنمية المحلية.

ومن هذا المنظور، تقدم استراتيجية تنسيق العمل المناخي في مصر مجموعة واسعة من المقترحات:

- تسهيل المتابعة الشاملة لعدة قطاعات لتنفيذ الإجراءات المناخية
- تشجيع تنسيق العمل المناخي
- توفير مدخلات لتعزيز سياسات تغير المناخ
- تشجيع مشاريع ت غير المناخ على المستويات المحلية
- إبراز فرص العمل المناخي، مما يساعد في جذب مروجي المشاريع المناخية والمستثمرين

تعالج استراتيجية تنسيق العمل المناخي القضايا الخاصة بجهود مصر لمعالجة تغير المناخ، مع التركيز على كيفية مساهمة المحافظات والسلطات المحلية في اتخاذ إجراءات مناخية فعالة على المستوى المحلي.

تتكون الوثيقة من قسمين مترابطين:

- (الجزء أ): تقييم شامل لتعميم المساهمات المحددة وطنيًا من خلال السياسات المحلية
- (الجزء ب): توصيات لتحسين تعميم تغير المناخ (التخفيف والتكيف) على مستوى المحافظات ودمجها في تخطيط التنمية المحلية

تنظر استراتيجية تنسيق العمل المناخي على وجه التحديد في مجالات:

- السياسة والاستراتيجية والإطار القانوني/التخطيط
- إطار عمل الميزانية والاستثمار
- إطار الرصد والتقييم
- احتياجات وأنشطة بناء القدرات

وبالنظر إلى أن هذه الوثيقة تركز على الإجراءات المتخذة على المستويين المحلي والإقليمي، فإنه ينبغي مراجعتها وتعزيزها بتقييمات وتوصيات إضافية تتعلق بالتخطيط الوطني والمتعدد القطاعات لتغير المناخ.

وسيتم إعداد استراتيجية تنسيق العمل المناخي تلك بالتعاون الوثيق، ومشاركة ودعم الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية في مجال المناخ، والوزارات المعنية، ولجنة المجلس القومي لتغير المناخ في مصر.

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى أن استراتيجية تنسيق العمل المناخي تهدف إلى توفير إطار لدعم دور الجهات الفاعلة المناخية الوطنية، فإن المحافظات مدعوة لأخذ زمام المبادرة في التغييرات المستقبلية أو توسيع أو تعديلات الوثيقة وتكييفها مع الظروف الجديدة، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة.

وبعبارة أخرى، فإن استراتيجية تنسيق العمل المناخي هي وثيقة حية وديناميكية. وينبغي تحريرها وتحديثها بشكل مستمر ومنهجي لتعكس التغييرات في أطر السياسات الوطنية والمساهمات المحددة وطنيًا، كجزء من التحسين المستمر لتعميم الإجراءات المناخية.

المصطلحات

BUR	Biennial Update Report	تقرير التحديث كل سنتين
CAPMAS	National Statistics Agency	الوكالة الوطنية للإحصاء
CAS	Climate Action Coordination Strategy	استراتيجية تنسيق العمل المناخي
CCCD	Climate Change Central Department	الإدارة المركزية لتغير المناخ
CDM	Climate Development Mechanism	آلية تنمية المناخ
CDM-DNA	CDM Designated National Authority	السلطة الوطنية المعينة لآلية التنمية النظيفة
CO2	Carbon Dioxide	ثاني أكسيد الكربون
COP	Conference of the Parties	مؤتمر الأطراف
COVID-19	Coronavirus Disease of 2019	مرض فيروس كورونا 2019
EEAA	Egyptian government's Environmental Affairs Agency	جهاز شئون البيئة التابع للحكومة المصرية
ESCO	Energy Service Company	شركة خدمات الطاقة
GDP	Gross Domestic Production	الإنتاج المحلي الإجمالي
GHG	Greenhouse Gas	الغازات الدفيئة
HCWW	Holding Company of Water and Wastewater	الشركة القابضة للمياه والصرف الصحي
IFA	Inspection and Follow-up Agency	وكالة التفتيش والمتابعة
IFAD	International Fund for Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
INCR	Initial National Communication Report	تقرير الاتصالات الوطنية الأولي
INDC	Intended Nationally-Determined Contribution	المساهمة المقصودة المحددة وطنيا
ISES	Integrated Sustainable Energy Strategy	استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة
LA	Local Authority	السلطة المحلية
LEDS	Low Emission Development Strategy	استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات
M&E	Monitoring and Evaluation	رصد وتقييم
MEDSTAT	Euro Mediterranean Statistical Cooperation	التعاون الإحصائي الأورومتوسطي
MOE	Ministry of State for Environmental Affairs	وزارة الدولة لشؤون البيئة
MOLD	Ministry of Local Development	وزارة التنمية المحلية
MRV	Monitoring, Reporting, and Verification	الرصد والإبلاغ والتحقق
NA	NAs	لا يوجد
NAP	National Adaptation Plan	خطة التكيف الوطنية
NCCC	National Climate Change Committee	اللجنة الوطنية لتغير المناخ
NCG	National Coordination Group	فريق التنسيق الوطني
NDC	Nationally Determined Contribution	المساهمة المحددة وطنيا
PPP	Public-Private Partnership	شراكة القطاعين العام والخاص
QA-WG	Quality Assurance Working Group	مجموعة عمل ضمان الجودة
RE	Renewable Energy	طاقة متجددة
SDG	Sustainable Development Goal	هدف التنمية المستدامة
SEACAP	Sustainable Energy Access and Climate Action Plans	الوصول إلى الطاقة المستدامة وخطط العمل المناخية
SSM	SEACAP support mechanism	آلية دعم SEACAP
STP	Sustainable Transport Program	برنامج النقل المستدام
TS-WG	Technical Support Working Group	فريق عمل الدعم الفني
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ
WMRA	Waste Management Regulatory Authority	هيئة تنظيم إدارة النفايات

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 9

ملف المناخ في مصر 11

الجزء أ - التعميم الحالي لتغير المناخ في التنمية الوطنية والمحلية: تقييم شامل 12

1. دور مصر في العمل المناخي العالمي 14
1.1 التزامات مصر الدولية بشأن المناخ 14
1.2 الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ وإطار السياسة الوطنية في مصر 14

2. أولويات المساهمات المحددة وطنيًا والسياسات الوطنية 15
2.1 المساهمة المصرية المحددة وطنيا (2015) 15
2.2 الاتصال الوطني الثالث لمصر 2016 16
2.3الاستراتيجية الوطنية المصرية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث (2011) 18
2.4 استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (2016) 19
2.5 برنامج العمل الوطني المصري لمكافحة التصحر (2005) 20
2.6 تقرير التحديث ا– التقدم والأولويات الإضافية 21

3. إدارة سياسة تغير المناخ 23
3.1. الحوكمة الوطنية لتغير المناخ 23
3.2. الحكم المحلي لتغير المناخ 23

4. وجهات نظر الرصد والإبلاغ والتحقق 24

5. تعميم الالتزامات الدولية في الإجراءات المحلية 25
5.1.مشروع التنمية الريفية في صعيد مصر 25
5.2. إطار العمل لتمكين السلطات المحلية 25
5.3. التغطية المائية وموارد الأراضي الخضراء 26
5.4. النقل والمباني الخضراء 26
5.5. إدارة مياه الصرف الصحي 27
5.6. التدابير والإجراءات التي تم الترويج لها في خطط عمل الطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPS) في محافظتين مصريتين 27

الجزء ب - توصيات لاستراتيجية تنسيق العمل المناخي على المستوى المحلي 30

1. توحيد سياسة المناخ، والاستراتيجية، والإطار القانوني والتخطيط على المستوى المحلي 30
1.1. تعزيز دور الجهات العامة في صياغة وتنفيذ سياسة المناخ المحلية 30
1.2. تحسين التخطيط المحلي للعمل المناخي 31
1.3. تعزيز آليات تنسيق المناخ المحلي 31

2. تعزيز الميزانية المناخية وإطار الاستثمار 32
2.1. تقديم حوافز للقطاع الخاص لتعزيز مشاركته وتمويل مشاريع المناخ المحلية 32
2.2. تطوير مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل والقابلة للتكرار 32

3. تعزيز إطار الرصد والتقييم المحلي 32

4. أنشطة بناء القدرات والتوعية 32
4.1. إجراء أنشطة تدريبية مخصصة 32
4.2. تعزيز الاتصالات العامة 33
4.3. تعميم مراعاة المنظور الجنساني 33

الملخص التنفيذي

أعدت مصر استراتيجيتها الوطنية الأولى للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في عام 2011، وتم إصدار استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات (LEDS) في عام 2018، والتي تم إعدادها لتتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة SDS - رؤية مصر 2030. هذا، ولا تزال هناك فجوة في دمج كافة جوانب التغير المناخي في وثيقة واحدة لتكون مرجعا أساسيا يضمن دمج بعد التغير المناخي في التخطيط العام لجميع القطاعات في الدولة. بناءً على طلب المجلس القومي للتغير المناخي (NCCC)، تم إعداد أول استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ في مصر 2050.

تم تطوير أول استراتيجية للعمل المناخي (CAS) في مصر قبل صياغة الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 (NCCC 2050). واقترحت توصيات تهدف إلى تعزيز تكامل اعتبارات تغير المناخ (التخفيف والتكيف) على مستوى المحافظات ودمجها في تخطيط التنمية المحلية. بعد إصدار NCCC 2050، أجرى مشروع Clima Med المراجعة الأولى لاستراتيجية المساعدة القطرية، والتي تضمنت سلسلة من التوصيات الجديدة. وقد اكتملت الآن عملية المراجعة هذه، مما يعكس الأولويات المحددة في مساهمات مصر المعدلة وطنيًا 2023.

ومن هذا المنظور، قام مشروع كليما ميد بمسح التشريعات والاستراتيجيات الوطنية لتحديد الأولويات الوطنية المرتبطة بتفويض السلطات المحلية وآليات إدارة العمل المناخي المحلي، في المقام الأول من خلال الأعمال التي قام بها مجلس المحافظين ومن خلال آلية التنسيق بين وزارة التنمية المحلية والمحافظات.

وقد مهد هذا التحليل الطريق لتوصيات تتعلق – من بين أمور أخرى – بالمجالات التالية:

(1) توحيد سياسة المناخ والاستراتيجية والإطار القانوني والتخطيط على المستوى المحلي

- اقتراحات لإنشاء مكتب تنسيق محلي عام لإجراءات تغير المناخ المحلية (انظر آلية دعم خطة عمل SEACAP أعلاه) وتعيين مدير تنفيذ خطة عمل SEACAP على مستوى المحافظة. ويمكن دعم ذلك من خلال هيكل تنظيمي يفصل بين دور الوزارات والمحافظات في تنفيذ الإجراءات المناخية المحلية على مستوى المحافظات.
- تحسين الأنشطة المحلية المتعلقة بتغير المناخ ومواءمتها مع أهداف العمل المناخي الوطني.
- وضع أهداف، وتقويمات، وتوقيتات، وتكاليف واضحة للتخطيط الوطني للمناخ ودمج هذه الخطط الوطنية في عمليات الهيئات المحلية، بحيث تتوافق الخطط المحلية مع الأهداف المناخية الوطنية مثل المساهمات المحددة وطنيًا والمنهجيات والنماذج والأنشطة المناخية.

(2) تعزيز الميزانية المناخية وإطار الاستثمار

- زيادة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع المناخ المحلية من خلال منصة للحوارات ونظام المساعدة الفنية للسلطات المحلية، ودمج معايير المناخ في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمارات الخاصة والأسرية، والمناقصات والدعوات لتقديم العروض، وتطوير التشريعات، وزيادة الوعي، ودعم المؤسسات المالية.
- إنشاء آلية دعم وطنية لخطة عمل SEACAP (SSM) لجميع الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا وتقييم الإطار المناخي للوكالات المحلية.

(3) تحسين إطار الرصد والتقييم

- إجراء تحليل فجوات البيانات وبناء أدوات تتبع الإجراءات المحلية – بما في ذلك نظام جرد مستدام للغازات الدفيئة لتنفيذ وتحليل الإجراءات المناخية المحلية التي تتوافق مع الأهداف الوطنية لتغير المناخ.

(4) توسيع أنشطة بناء القدرات ورفع الوعي

- توفير التدريبات - بما في ذلك أدوات التدريب - وأنشطة بناء القدرات للموظفين الحكوميين على المستوى المحلي، وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن تغير المناخ وتطبيقات المساهمات المحددة وطنيًا على المستوى المحلي.
- تعزيز رفع مستوى الوعي حول المساهمات المحددة وطنيا وأولويات إطار السياسة الوطنية، على مستوى المحافظات والسلطات المحلية.
- التأكد من أن المبادئ التوجيهية، والأدوات الخاصة بتخطيط SEACAP متاحة من خلال آلية دعم خطة عمل SEACAP (SSM) للمحافظات والسلطات المحلية.
- تنظيم أنشطة التوأمة مع البلدان التي يتم فيها تطبيق تعميم المساهمات المحددة وطنيا في الخطط المحلية كأولوية.

• إنشاء مكتب محلي في المحافظات للاتصال العام بشأن تغير المناخ، والمساهمة المحددة وطنيا لتقديم رسالة متزامنة ومتكاملة إلى الجمهور، يمكن تطبيقها من قبل المحافظات والإجابة على الأولويات على مستوى الإدارة المحلية.
• دمج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا على مستوى المحافظات بالتنسيق مع برنامج عمل ليما؛ المعزز لمدة خمس سنوات التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن النوع الاجتماعي (القرار CP - 25/3 ديسمبر 2019)
.https://unfccc.int/documents/204536

توصيات إضافية بناءً على خمسة أهداف لـ NCCC 2050:

توصيات للهدف 1:
• وضع خارطة طريق وطنية منقحة للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، مع معالم وأهداف واضحة.
• إنشاء لجنة وطنية للإشراف على خفض انبعاثات الوقود الأحفوري ومراقبة اعتماد أساليب الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

توصيات للهدف 2:
• إطلاق حملة وطنية للتعريف بأهمية المساحات الخضراء ودورها في التكيف مع المناخ.
• إنشاء صندوق مخصص لدعم المشاريع الرامية إلى حماية المواطنين من التأثيرات الصحية المرتبطة بالمناخ.

توصيات للهدف 3:
• تطوير قاعدة بيانات وطنية لتوحيد كافة البيانات المتعلقة بالمناخ، بما يضمن الشفافية وإمكانية الوصول إليها لجميع أصحاب المصلحة.
• تنظيم مؤتمرات وطنية سنوية للعمل المناخي لمناقشة التقدم والتحديات والاستراتيجيات المستقبلية.

توصيات للهدف 4:
• إطلاق مبادرة وطنية للسندات الخضراء لجذب الاستثمارات للمشاريع المناخية.
• إنشاء بوابة وطنية للوظائف الخضراء لتعزيز فرص العمل في قطاعي الطاقة المتجددة والاستدامة.

توصيات للهدف 5:
• التعاون مع المؤسسات التعليمية لدمج موضوعات تغير المناخ في المناهج الدراسية.
• إنشاء منحة وطنية لأبحاث المناخ لدعم الدراسات والابتكارات في مجال التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

ملف المناخ في مصر

السكان (2022) [1]	102,087,000[2]	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن متري) 2018 [3]	2.502
		النسبة المئوية للحصة من الانبعاثات العالمية (2020) [4]	0.6%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي الحالي، 2021) [5]	3,547.871 US$	إجمالي الميزانية اللازمة للمساهمات المحددة وطنيًا التنفيذ (2016) [8] التحليل (لا يوجد)	73.04 مليار دولار امريكي
نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية سنوية، 2020) [6]	3.57%		
الإيرادات باستثناء المنح (% من الناتج المحلي الإجمالي، 2018) [7]	23%		
سعر مضخة البنزين (دولار أمريكي للتر، 2021) [9]	0.58 US$	ميزانية التكيف والتخفيف (2016-2010) [11]	المجموع: ١١١ مليون دولار أمريكي RE: 16 مليون دولار أمريكي EE: 69 مليون دولار أمريكي إجراءات التخفيف الأخرى: 26 مليون دولار أمريكي الزراعة والغابات: 26 مليون دولار أمريكي
سعر الكهرباء كيلووات ساعة (2021) [10]	0.045 US$		
القيمة المضافة للقطاعات (% من الناتج المحلي الإجمالي، 2020) [12]	11.50 %	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل قطاع (ثاني أكسيد الكربون الأحفوري، مليون طن، 2020) [13]	المباني: 19.88 صناعة الطاقة: 101.052 النقل: 52.082 الاحتراق الصناعي الآخر: 49.365 القطاعات الأخرى: 47.170
الزراعة والغابات وصيد الأسماك			
الصناعة (بما في ذلك البناء)	31.80%		
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان	43%		

[1] World Bank Data, Total Population of Egypt, 2020
[2] (estimated figure for 2021) United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Dynamics, URL: https://population.un.org
[3] World Bank Data, CO2 emissions (metric tons per capita) of Egypt
[4] Our World in Data, Annual share of global CO_2 emissions in Egypt, URL: https://ourworldindata.org/co2/country/egypt
[5] World Bank Data, GDP per Capita (Current US$) of Egypt, 2020
[6] World Bank Data, GDP Growth of Egypt, 2020
[7] OECD Stat, Details of Public Revenues, Egypt, Total Revenue excluding Grants in 2018, URL: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=REVEGY divided to World Bank Data, GDP (constant LCU)
[8] Egyptian Intended Nationally Determined Contribution, URL: https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Egypt20%First/Egyptian20%INDC.pdf
[9] Egypt Gasoline Prices, 22 November 2021, Global Petrol Prices, URL: https://www.globalpetrolprices.com/Egypt/gasoline_prices/
[10] Electricity Prices for Households, March 2021, Global Petrol Prices: https://www.globalpetrolprices.com/electricity_prices/
One litre of gasoline contains the energy equivalent to 8.9 kWh of electricity.
[11] Climate Investment Opportunities in Emerging Markets, IFC Analysis, 2021, URL: https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/-59260145ec2e40-de97-e-63aa78b82b3c-3503/9IFC-Climate_Investment_Opportunity-Report-Dec-FINAL.pdf?MOD=AJPERES&CVID=lBLd6Xq
[12] World Bank Data, 2020
[13] Global GHG and CO2 Emissions, 2020, Emission Database for Global Atmospheric Research, URL: https://edgar.jrc.ec.europa.eu/overview.php?v=booklet2020

الجزء أ

التعميم الحالي لتغير المناخ في التنمية الوطنية والمحلية: تقييم شامل

ويهدف الجزء أ، المكون من أربعة أقسام فرعية، إلى تقديم عرض لتعميم المساهمات المحددة وطنيًا ضمن برامج، وسياسات، واستراتيجيات، وخطط التنمية الوطنية والمحلية المتعددة. بالإضافة إلى ذلك، يحدد هذا الجزء الأولويات الرئيسية للمساهمات المحددة وطنيًا وإطار السياسات الوطنية ذات الصلة المرتبطة بالجهات المحلية. يوفر هذا المحتوى إرشادات أولية ومعلومات أساسية لإعداد التوصيات في الجزء ب.

تركز توصيات استراتيجية تنسيق العمل المناخي على كيفية قيام المحافظات بتحسين تعميم تغير المناخ (سواء التخفيف أو التكيف) على مستوى المحافظات، ودمجه في تخطيط التنمية المحلية.

يبلغ عدد سكان مصر 102.3 مليون نسمة (2020). ويستمر في النمو بوتيرة سريعة. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان البلاد إلى 120.8 مليون نسمة بحلول عام 2030، وإلى 159.9 مليون نسمة بحلول عام 2050. وهذا المستوى من السكان الحالي، بالإضافة إلى مسار النمو المتوقع، يجعل مصر ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في أفريقيا وأكبر دولة من حيث عدد السكان بين الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي المعينة من الجنوب. علاوة على ذلك، يعيش حوالي 97% من سكان مصر على 4% فقط (40,080 كيلومتر مربع) من مساحة الأراضي الإقليمية للبلاد. وينعكس هذا التناقض بشكل مباشر في الكثافة السكانية العالية جدًا على طول نهر النيل. وهذه الكثافة السكانية بدورها لها تأثير في جعل قضية إدارة المناخ في البلاد مرتبطة بشكل مباشر بقضايا سياسة المياه والتكيف مع المناخ. ما يقدر بنحو 43% من السكان الحاليين يقيمون في المناطق الحضرية في مصر. ومن المتوقع أن يستمر هذا المستوى في النمو، حيث تشير التوقعات الحالية إلى أنه سيصل إلى 56% بحلول عام 2050.

مع الأخذ في الاعتبار حجم مصر، والنمو السريع في المناطق الحضرية، وتعقيد آثار تغير المناخ، والحاجة اللاحقة إلى إجراءات التخفيف والتكيف على المستوى المتعدد، تركز استراتيجية تنسيق العمل المناخي هذه فقط على كيفية مساهمة السلطات المحلية في تنفيذ الإجراءات المناخية الوطنية و المساهمات المحددة وطنيا. وستعمل على إضافة ودعم وتوسيع استراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمناخ متعددة القطاعات والمتعددة المستويات من قبل الوزارات المعنية، والتي يقودها في المقام الأول المجلس الوطني المصري لتغير المناخ.

في البلدان الأخرى المرتبطة بمشروع كليما ميد، أنشأ كليما ميد مجموعة التنسيق الوطنية للمشروع (NCG) لربط ممثلي الوكالات الوطنية الرئيسية بالإجراءات المقترحة للمشروع على المستويين الوطني والمحلي. ومن هذا المنظور، تهدف وثيقة CAS في المقام الأول إلى المساعدة في تعميم الإجراءات المناخية من قبل الوكالات الوطنية.

وفي مصر، تم إنشاء مجموعات عمل فنية في كل من محافظتي الأقصر والبحر الأحمر لدعم إعداد خطط عمل (SEACAPs) لعشر مدن في كل منهما. هدفت مشاركة المجموعات إلى ربط ممثلي الجهات الوطنية في المحافظات بأهداف وإجراءات خطة عمل (SEACAP) ونحو ضمان اعتماد خطة عمل (SEACAP) كأداة للتخطيط المناخي على المستوى المحلي.

1. دور مصر في العمل المناخي العالمي

1.1. التزامات مصر الدولية بشأن المناخ

كانت مصر من أوائل الدول التي اتخذت إجراءات بشأن تغير المناخ من خلال التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في عام 1994. ويعكس هذا الالتزام المبكر اعتراف مصر بمبدأ المساواة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والمصممة خصيصًا لتناسب قدراتها الوطنية. في نوفمبر 2015، قدمت مصر مساهمتها المعتزمة المحددة وطنيا (INDC)، مما يمثل خطوة محورية نحو تحقيق أهداف المناخ العالمي بموجب اتفاق باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبعد التوقيع على اتفاق باريس في أبريل 2016 والتصديق عليه في يونيو 2017، أصبحت المساهمات المقررة وطنيا أول مساهمة رسمية محددة وطنيا في مصر. وقد أوضح هذا التقديم الأولي أهداف مصر واستراتيجياتها لمعالجة تغير المناخ والمواءمة مع الالتزامات الدولية. وفي عام 2023، قدمت مصر المساهمات المحددة وطنيًا المحدثة الثانية.

ويمتد التحديث الثاني للمساهمات المحددة وطنيًا في الفترة من 2015 إلى 2030 ويدمج سياسات مصر التنموية والمناخية الأوسع. وتشمل هذه الاستراتيجيات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، واستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات الناشئة على المدى الطويل 2050 (LT LEDS)، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 (NCCS). وتشمل الأطر التكميلية الأخرى الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث 2030، والاستراتيجية المتكاملة للطاقة المستدامة 2035، والخطة الوطنية للموارد المائية 2017-2037، واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030.

أبلغت مصر باستمرار عن التقدم الذي أحرزته في مجال المناخ من خلال بلاغاتها الوطنية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث قدمت أول تقرير لها في عام 1999، وتلاه تحديثات في عامي 2010 و2016. وتم تقديم تقرير التحديث الأول لفترة السنتين (BUR) في عام 2019، ومن المتوقع أن يصدر التقرير الوطني الرابع من قبل مجلس الأمن الدولي. نهاية عام 2024. وقد تناولت هذه الوثائق بالتفصيل الجهود التراكمية التي تبذلها مصر في مجال التكيف والتخفيف، مما يظهر التزامها بالوفاء بالالتزامات الدولية مع معالجة تحديات المناخ المحلية.

ومع النمو السكاني السريع الذي يزيد عن 102 مليون نسمة، تواجه مصر ضغوطا كبيرة على مواردها الطبيعية وفرص العمل والبنية التحتية. وتقيم الغالبية العظمى من سكانها في وادي النيل والدلتا، وهي مناطق تعتمد بشكل كبير على نهر النيل للحصول على المياه العذبة. ومع ذلك، انخفض نصيب الفرد من المياه بشكل كبير، من 1972 مترًا مكعبًا في عام 1970 إلى 570 مترًا مكعبًا فقط في عام 2018، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر بسبب تغير المناخ والتلوث والعوامل الجيوسياسية.

وتتطلب هذه التحديات، إلى جانب المخاطر الناجمة عن المناخ مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، استراتيجيات قوية لضمان التنمية المستدامة وإدارة الموارد.

وتعكس المساهمات المحددة وطنيا المحدثة الثانية لمصر نهجا شاملا لمواجهة هذه التحديات، وتحقيق التوازن بين طموحاتها التنموية والتزاماتها المناخية. ويؤكد على تدابير التكيف والتخفيف التي تدعمها الاستراتيجيات الوطنية والتعاون الدولي، بهدف تعزيز القدرة على الصمود والانتقال نحو مستقبل منخفض الكربون.

1.2. الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ وإطار السياسة الوطنية في مصر

يتضمن إطار سياسة المناخ الوطنية التزامات سياسية وتفويضات وقوانين. تهدف جميع هذه العناصر إلى توفير قدر من الدعم للدمج المستمر لأهداف التخفيف والتكيف ذات الصلة في كل من تخطيط التنمية الوطنية بشكل عام، وفي الاستراتيجيات القطاعية للبلاد الأكثر صلة بسياسة المناخ بشكل خاص. تقدم وثائق إطار السياسة الوطنية في مصر العديد من خطط السياسات للتنفيذ. كما أنها تتصور مساهمات الوكالات الحكومية المتعددة التي تكون كل منها مسؤولة عن دمج تغير المناخ في أجندة السياسة الوطنية، من خلال التوثيق وعمليات التخطيط الخاصة بها، كل ذلك بدلاً من دمج العمل المناخي من خلال وثيقة واحدة مخصصة.

تسرد الجداول أدناه اتصالات مصر من أجل الالتزامات المناخية الدولية بالإضافة إلى وثائق السياسة الوطنية المتعلقة بالمناخ، مع أبرز أولويات التخفيف والتكيف في قطاعات متعددة كما تم تناولها في كل وثيقة. لا تهدف هذه النقاط البارزة بأي حال من الأحوال إلى أن تكون شاملة تمامًا. بل إنها تقدم نظرة عامة على الإطار العام لأولويات إطار السياسة الوطنية الحالية المتعلقة بالمناخ. ومن المتوقع أن يتم توسيع القائمة بناءً على توصيات واقتراحات أعضاء اللجنة الوطنية لتغير المناخ (NCCC) و ان تبني على إجراءات السياسة المناخية الإضافية عند حدوثها. يعد هذا التمرين خطوة نحو تحديد الاحتياجات العامة وتقديم التوصيات لتوحيد سياسة المناخ والاستراتيجية والإطار القانوني والتخطيط على مستوى الإدارة المحلية.

ولتنفيذ الإجراءات المناخية الوطنية، فإن جهاز شؤون البيئة التابع للحكومة المصرية (EEAA) مرخص له بالعمل كذراع تشغيلي لوزارة الدولة المصرية لشئون البيئة (MOE). جهاز شئون البيئة مسؤول عن دعم وتنسيق إجراءات الدولة بشأن جهود التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود. وهو مكلف أيضًا بدعم وتنسيق السياسات والاستراتيجيات.

قائمة الملفات	التاريخ
الاتصالات من أجل الالتزامات المناخية الدولية	
المساهمة المحددة وطنيا	2015
البلاغ الوطني الثالث	2016
تقرير التحديث لفترة السنتين (BUR) مصر ا	2019
وثائق السياسة الوطنية	
استراتيجية التكيف مع تغير المناخ	2013
الاستراتيجية الوطنية لتعميم المنظور الجنساني	2011
الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث تضع هذه الاستراتيجية الوطنية الأساس لعملية خطة التكيف الوطنية الجارية، والتي بدأت في عام 2017	2011
خطة العمل الوطنية المصرية لمكافحة التصحر	2005
استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030	2016
استراتيجية مصر للطاقة المستدامة المتكاملة (ISES 2030)	2019
المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) المعدلة الثانية	2023

2. أولويات المساهمات المحددة وطنيًا والسياسات الوطنية

ويهدف الجدول أدناه إلى تحديد
– أولويات التكيف والتخفيف في المساهمات المحددة وطنيًا في البلاد
– أولويات التكيف والتخفيف المرتبطة بالمحافظات أو السياسة المحلية ضمن السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

2.1 المساهمة المصرية المحددة وطنيا (2015)

أولويات التكيف	أولويات التخفيف
المياة • ترشيد الجمع والاستخدام والتخزين (ص.7) • تشجيع إعادة تدوير مياه الصرف الصحي (ص.7) • تعزيز الوعي بالاستخدام السليم (ص.7) **الزراعة** • أنشطة بناء القدرات بشأن أنظمة التجميع ونماذج تداول المياه (ص.8) • تقييم وتدابير الضعف للجهات الفاعلة والمناطق والطرق (ص.8) • إنفاذ اللوائح والبرامج البيئية وأنظمة الاقتصاد الزراعي (ص.8،9) • تحديد السلالات المنتجة (ص.8) • الاستخدام الكفؤ لمياه الري (ص.8) • الاستخدام الفعال للطاقة والمياه (ص.٨)	• إنفاذ سياسات قوية ومنسقة للحد بكفاءة من غازات الدفيئة (ص. 12) • تعزيز البحث والتطوير بشأن التخفيف من غازات الدفيئة (ص. 12) **الطاقة** • إعادة تأهيل مولدات/محطات الطاقة (ص.9،11) • تعزيز الاستخدام الفعال للطاقة (ص.10) • تعزيز موارد الطاقة البديلة والنظيفة والمتجددة (ص.10) • تطوير البنية التحتية لأنظمة الطاقة منخفضة الكربون (ص.12)

المناطق الساحلية
- أنشطة بناء القدرات والتعاون لحماية المناطق الساحلية (ص.8)

صحة
- تحسين قطاع تغير المناخ (ص.9)

التنمية الريفية
- سيناريوهات التوزيع الريفية الموسعة (ص.9)

السياحة
- إنشاء أنظمة المراقبة (ص.9)
- تعزيز الوعي البيئي وبناء القدرات والتعاون (ص.9)
- دمج مخاطر الكوارث في الدراسات (ص.9)

غابة-
- تعزيز المزارع والتشجير (ص.11)

الصناعة
- تشجيع الطاقة المتجددة وإدارة النفايات وإعادة التدوير (ص. 11، 12)
- تحسين استخدام الطاقة الصناعية (ص.12)

النقل
- الترويج لاستخدام وسائل النقل العام وتحسين كفاءة الطاقة (ص.11)
- التحول من الطريق إلى النهر/السكك الحديدية (ص.11)

أولويات التكيف المرتبطة بالمحافظات أو السياسة المحلية	أولويات التخفيف المرتبطة بالمحافظات أو السياسة المحلية

المياه
- تطوير نماذج التداول المحلية (ص.8)
- تشجيع إعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة
- تعزيز الوعي والتواصل حول ترشيد استخدام المياه
- رفع مستوى الوعي ضد المخاطر المناخية

التنمية الريفية
- وضع سيناريوهات التوزيع في المناطق الريفية

السياحة
- رفع الوعي البيئي

التكنولوجيا
- تعزيز التكنولوجيا الملائمة محلياً

الطاقة
- تعزيز مصادر الطاقة المتجددة للسياق المحلي (ص.10)
- اعتماد تطوير البنية التحتية لأنظمة الطاقة منخفضة الكربون

الغابة
- تعزيز المزارع والتشجير

النقل
- الترويج لاستخدام وسائل النقل العام
- التكيف مع تحسينات كفاءة الطاقة

2.2 الاتصال الوطني الثالث لمصر 2016

أولويات التخفيف	أولويات التكيف

الطاقة
- تعزيز كفاءة استخدام الطاقة (الصفحات 89،90،92،93)
- زيادة وتنويع إمدادات الطاقة (ص.90)
- التقليل من التدهور البيئي (ص.90)
- تحديث وحماية البنية التحتية للطاقة المحلية (ص.90،91)
- تعزيز احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه (الصفحات 91،92،95)
- تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة (92،95)
- تعزيز أنظمة توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها وتجارتها (الصفحات 95،96،97،98،99)
- استخدام الطاقة المتجددة لتحلية المياه (ص. 128)

الصناعة
- تطبيق عمليات تدقيق ومعايير الطاقة (ص.100)
- الاستخدام الفعال لمصادر الطاقة في جميع الصناعات (ص.100)
- الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في المركبات (ص.100)

المياه
- تحسين الحفظ والجودة والاستخدام والجمع والتخزين وإعادة التدوير (ص. 128، 147)
- رفع مستوى الوعي حول الندرة (ص.128،147)
- حماية المناطق المعرضة لخطر الفيضانات (ص.147)

الزراعة وتربية الأحياء المائية
- البحث والتحليل حول الأمراض/التلوث من أجل المرونة المناخية (الصفحات 135،140)
- مراقبة جودة الري وزيادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة (ص. 135)
- اعتماد تقنيات لتجنب الأحمال الحرارية الشمسية وحماية صحة الماشية (ص.317)
- تطبيق التكتيكات المعدنية/الهرمونية (ص.137)
- اختيار الموقع لتربية الأحياء المائية (ص.139)
- تعديل القوانين والسياسات (ص.140،141)
- إنشاء الأراضي الرطبة والمزارع السمكية (ص.147)

- تعزيز إعادة التدوير وإدارة النفايات واستخدام الطاقة المتجددة (صفحة 101)
- برامج بناء القدرات والتدريب وحملات التوعية من أجل الكفاءة (ص.100)

النقل
- تقليل الطلب على النقل والتحول إلى نموذج منخفض الكربون/فعال (ص. 101، 103)
- تحسين الخطوط، والسكك الحديدية، والممرات، والممرات المائية، وأنظمة النقل (ص.102)
- تعزيز كفاءة الطاقة وتحسينها في الطيران (ص.103,104)

الزراعة وتربية الأحياء المائية
- التخفيف من الانبعاثات الخطرة الناجمة عن الممارسات الزراعية (ص.105)
- تطوير إدارة المخلفات الزراعية والمياه في الزراعة (ص.105)
- إنشاء الأراضي الرطبة ومزارع الصيد (ص.105)
- الترويج للطاقة الحيوية (ص.105)
- إنشاء خدمة الاستشارات الزراعية ونظم المعلومات (ص.105)

البنايات
- نظرة عامة وتنفيذ مبادئ وسياسات كفاءة الطاقة في المباني (ص.107،108)

المياه
- الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال المضخات المستخدمة الموفرة للطاقة والمتجددة (ص. 112)

السياحة
- إرساء مبادئ كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (ص.112،113)

النفايات
- تحسين تقنيات إدارة النفايات في قطاعات كفاءة الطاقة (ص.114,116)

الخطوط الساحلية
- تطبيق المراقبة والتحليل لتراجع/حماية السواحل (ص.145،146،147)
- الحد من التلوث الساحلي من المصادر البرية (ص.147)
- إنشاء مركز وطني للتغير المناخي يركز على التكيف (ص.147)
- تعزيز الإطار والتعاون لإدارة السواحل (ص.146,147)
- إعادة تأهيل الأسوار البحرية (ص.147)
- صيانة كاسر المياه وتغذية الرمال (ص.147)

السياحة
- إعلان المحميات البحرية والحياة البرية (ص.149)
- تنفيذ أنظمة الإدارة والمراقبة البيئية (ص.149,150)
- تقييم مدى ضعف المواقع السياحية والأثرية (ص.149)
- تحويل السياحة إلى المناطق القادرة على الصمود (ص. 150)

التنمية الحضرية
- ضمان تبادل المعلومات حول تغير المناخ (ص.152)
- اعتماد تخطيط استخدام الأراضي في المناطق عالية المخاطر (ص.152)
- مراجعة قوانين البناء ومعايير البنية التحتية والاستثمارات (صفحة 152)
- إعادة توجيه طرق الفيضانات (ص.152)
- تقليل موجات الحر في المناطق الحضرية من خلال التخطيط والضوابط البيئية (ص.156)

الصحة
- رفع مستوى الوعي وبناء القدرات بشأن تهديد تغير المناخ للصحة (ص. 156)
- رسم خرائط للمناطق والمجموعات الضعيفة المتعلقة بتغير المناخ (ص.156)
- تعزيز التعاون والسياسات والبحث العلمي ضد تغير المناخ (صفحة 156)

التنوع البيولوجي
- إجراء البحوث والرصد وتقييم الضعف لحماية النظام البيئي والتنوع البيولوجي (ص. 167، 168)
- إنشاء مؤسسات جديدة وتعزيز المؤسسات القائمة لتحسين أنشطة التكيف مع المناخ (ص. 168)
- زيادة الوعي العام (ص.168)
- دمج تأثيرات تغير المناخ في الأنواع وإدارة الأراضي (ص.168,173)
- دمج اعتبارات تغير المناخ في إدارة النظام البيئي (صفحة 169)

2.3 الاستراتيجية الوطنية المصرية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث (2011)

أولويات التكيف

- تعزيز المشاريع والأبحاث والرصد والتنسيق لمكافحة تغير المناخ (الصفحات 106،107)

المناطق الساحلية
- تخطيط التنمية الساحلية على أساس دراسة العوامل المدمرة والأحداث المتطرفة (ص 81،109)
- تطبيق تقييم الأثر البيئي (ص.82)
- إعادة تأهيل البنية التحتية الساحلية للتكيف مع تغير المناخ (ص. 82، 109)
- تعزيز التواصل والوعي والتعاون لإدارة مخاطر تغير المناخ (ص.112)

المياه
- الحد من فقدان التبخر وانسكاب المياه (ص. 83)
- إضافة مساحة تخزين لتجنب الانسكاب في اتجاه مجرى النهر (ص. 83)
- اتخاذ إجراءات ضد الفيضانات (ص.83)
- منع تلوث المياه وتحسين معالجة المياه (ص.84)
- بناء الوعي المجتمعي حول الموارد المائية والري (ص.113)
- اعتماد ترشيد إدارة الطلب على المياه واستهلاكها (ص. 83، 94)
- تحديث حصاد المياه (ص.94)
- تطبيق البحث العلمي ورسم خرائط المخاطر ضد مخاطر الفيضانات (ص.94،113)

الزراعة
- بناء نظام مؤسسي لإدارة الأزمات والكوارث (ص.85)
- اعتماد تدابير الضعف في الأنشطة، المناطق الريفية (ص 85،86،87،88،89،114،115،116،117)
- اعتماد الإدارة الفعالة للموارد المائية والري (ص.87)
- تطوير النظم الاقتصادية الزراعية (ص.88)

الصحة
- تحسين تعامل القطاع الصحي مع تغير المناخ (ص.89)
- تطوير أنظمة التنبؤ والإنذار المبكر (ص.90)
- تعزيز الوعي والبحث العلمي (ص.91،92)

التنمية الريفية
- تفصيل التكيف من أجل التعافي وإعادة الإعمار والإسكان والطرق (الصفحات 93،94،212،1221،123)

السياحة
- إعلان المحميات البحرية والحياة البرية (ص.95)
- أنظمة الإدارة البيئية المتكاملة في المواقع السياحية (ص.95)
- تقييم هشاشة المواقع السياحية والأثرية (ص.95)
- تطوير نظام مراقبة تغير المناخ في المواقع السياحية (ص.95)

أولويات التكيف المرتبطة بالمحافظات أو السياسة المحلية

المناطق الساحلية
- تطبيق تقييم الأثر البيئي
- إعادة تأهيل البنية التحتية الساحلية
- تعزيز التواصل والتوعية والتعاون لإدارة مخاطر تغير المناخ

المياه
- اتخاذ إجراءات ضد الفيضانات
- منع تلوث المياه وتحسين معالجة المياه
- بناء الوعي المجتمعي حول الموارد المائية والري

السياحة
- تحويل السياحة إلى مناطق أقل حساسية
- تطوير نظام مراقبة التغير المناخي في المواقع السياحية

2.4 استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (2016)

أولويات التخفيف	أولويات التكيف
الطاقة • ضمان أمن الطاقة (ص.108) • تعزيز الطاقة المتجددة (ص.109) • فرض الخلطات المحلية المثلى (ص.108،109) • ترشيد استهلاك الطاقة (ص.108) • الحد من انبعاثات GMG والتلوث (ص.110) **النفايات** • القضاء على تلوث الهواء والنفايات من خلال الاستفادة من النفايات الصلبة والبلدية (ص.236) **البيئة والتنوع البيولوجي** • انخفاض بنسبة 50% في التلوث الناجم عن الغبار الناعم المحمول في الهواء بحلول عام 2030 (ص. 238) • الحد من المواد المستنفدة للأوزون وانبعاثات الغازات الدفيئة (ص. 239) • تحقيق 120 محطة وطنية لرصد ملوثات الهواء بحلول عام 2030 (ص.241) • تحقيق 500 موقع مراقبة لرصد الانبعاثات الصناعية بحلول عام 2030 (ص.241) **التنمية الحضرية** • نمو بنسبة تزيد عن 50% في عدد الركاب الذين يستخدمون وسائل النقل العام بحلول عام 2030 (ص. 259) • تحقيق 3 م2 من المناظر الطبيعية الخضراء للفرد في المدن (ص.259) • تعزيز البناء المستدام (ص.363)	• تقدم بنسبة 100% في الالتزام بالاتفاقيات المصدق عليها بشأن التصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والنفايات الخطرة والتلوث البحري بحلول عام 2030 (ص. 240) **البيئة والتنوع البيولوجي** • ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية (ص.236,239) • تحقيق 30 محمية طبيعية بحلول عام 2030 (ص.240) **ماء** • زيادة الاستهلاك الإجمالي لموارد المياه العذبة المتجددة (ص. 238) • الاستخدام غير التقليدي للموارد المائية يصل إلى 40% بحلول عام 2030 • أقل من 5% خسارة في شبكات نقل المياه وأقل من 10% خسارة في محطات معالجة المياه بحلول عام 2030 (ص.241) **النفايات** • كفاءة التجميع بنسبة 80% في جمع النفايات الصلبة بحلول عام 2030 (ص.238) • 80% صرف صحي كنسبة مئوية من إجمالي مياه الصرف الصحي بحلول عام 2030 (ص.240) • القضاء على جميع مياه الصرف الصحي الصناعية غير القانونية في نهر النيل بحلول عام 2030 (ص. 240) • تعزيز أنظمة النفايات الصلبة (ص.356) **التنمية الحضرية** منع التعدي على الزراعة (ص.259)

أولويات التخفيف المرتبطة بالمحافظات أو السياسة المحلية	أولويات التكيف المرتبطة بالمحافظات أو السياسة المحلية
النفايات • القضاء على التلوث الناتج عن النفايات البلدية (ص.236) **البيئة والتنوع البيولوجي** • انخفاض بنسبة 50% في التلوث الناجم عن الغبار الناعم المحمول في الهواء بحلول عام 2030 (ص. 238) • تحقيق 120 محطة وطنية لرصد ملوثات الهواء بحلول عام 2030 (ص.241) **التنمية الحضرية** • نمو بنسبة تزيد عن 50% في عدد الركاب الذين يستخدمون وسائل النقل العام بحلول عام 2030 (ص. 259) • تحقيق 3 م2 من المناظر الطبيعية الخضراء للفرد في المدن (ص.259) • تعزيز البناء المستدام (ص.363)	**البيئة والتنوع البيولوجي** • ضمان اتساق الاتفاقيات البيئية مع السياسات المحلية (ص.237) **المياه** • زيادة الاستهلاك الإجمالي لموارد المياه العذبة المتجددة • الاستخدام غير التقليدي للموارد المائية يصل إلى 40% بحلول عام 2030 • أقل من 5% خسارة في شبكات نقل المياه وأقل من 10% خسارة في محطات معالجة المياه بحلول عام 2030 (ص.241) **النفايات** • كفاءة التجميع بنسبة 80% في جمع النفايات الصلبة بحلول عام 2030 (ص.238) • 80% صرف صحي كنسبة مئوية من إجمالي مياه الصرف الصحي بحلول عام 2030 (ص.240) • القضاء على جميع مياه الصرف الصحي الصناعية غير القانونية في نهر النيل بحلول عام 2030 (ص. 240)

2.5 برنامج العمل الوطني المصري لمكافحة التصحر (2005)

أولويات التكيف

(1) الزراعة

- تصميم مشاريع زراعية وطنية لضمان التنمية الزراعية المستدامة والاكتفاء الذاتي (ص.61)
- اعتماد نظم بيئية ومستدامة في إنتاجية التربة والإنتاج الزراعي الواضح في المناطق الصحراوية المعزولة (ص.61,111)
- ضمان نقل المعرفة من أجل الزراعة المستدامة (ص.61)
- ضمان بناء القدرات وتطوير البنية التحتية ضد تدهور التربة والاستخدام الفعال للأراضي (ص.35،61)
- اعتماد الحصاد السليم وإدارة الموارد المائية لموارد المياه الجوفية للاستفادة من إمكانات المياه ومنع المخاطر (ص 9،109)
- اختيار وتنفيذ الأنشطة الأكثر ملائمة لاستصلاح التربة وإدارتها وحفظها (ص.109)
- تقييم الأنماط الزراعية الحالية / الموارد النباتية الطبيعية وتقديم حلول جديدة للإدارة المستدامة (ص.109)

(2) إدارة الموارد الطبيعية

- مراجعة نقل التكنولوجيا في استصلاح الأراضي لتتوافق مع الخصائص البيئية وخصائص التربة (ص.61)
- اعتماد تقييم ورصد دوري للتصحر لرسم خريطة للأنشطة البيئية (الصفحات 16،39،64،65،119)
- تطوير سياسات إدارة الموارد المائية وتعزيز الاستخدام غير التقليدي للموارد المائية (ص.109)
- تعزيز الحفاظ على موارد المراعي وتحسينها في الأحزمة الساحلية والمناطق الداخلية والساحلية الأخرى (ص. 30,110)
- تطوير دراسات حول الأنواع النباتية وخصائص الأرض والأصناف المتحملة لظروف الإجهاد (ص.11,110)

أولويات التكيف المرتبطة بالمحافظات أو السياسة المحلية

- ضمان التنسيق ضد التصحر (ص.72)
- المساهمة في التخطيط والتنفيذ والتقييم والرصد لمكافحة التصحر وتوفير بيئة تمكينية (ص.72)
- ضمان الالتزام السياسي ضد التصحر (ص. 72)
- المساهمة في أنشطة بناء القدرات لمكافحة التصحر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الصفحات 28،39،110)
- الترويج والمساهمة في حملات التوعية التي تتناول القضايا البيئية (ص.110)
- إجراء دراسات حول الممارسات التقليدية والمعارف الأصلية للمجتمعات المحلية ودمجها في مشاريع مكافحة التصحر (ص.110)
- اعتماد سياسات للحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية من خلال الاستخدام المستدام للأراضي (ص. 111)

2.6 تقرير التحديث -1 التقدم والأولويات الإضافية

تركز أول رسالة نصف سنوية لمصر إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (BUR 1) على التقدم المحرز في أربعة إجراءات تخفيف رئيسية من المتوقع أن تكون مكملة للتدابير المذكورة أعلاه؛ من بينها، أحدهم لديه رابط مباشر بوسائل النقل في السلطات المحلية.

يتضمن برنامج إصلاح دعم قطاع الكهرباء (2014 - 2015) الإجراء الأول (والرئيسي) الذي تم الإبلاغ عنه. ويتضمن الإلغاء التدريجي لدعم الكهرباء وتغييرات في الأسعار والحوافز. وقد تم تصميمه في إطار مضاعفة استثمارات الطاقة المتجددة تحت مظلة استراتيجية مصر للطاقة المستدامة المتكاملة 2035.

الاستراتيجية المتكاملة للطاقة المستدامة (ISES): تركز هذه الاستراتيجية على زيادة مساهمات الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء على المستوى الوطني (2013 - 2015)، وذلك على أساس مطابقة هدف الوصول إلى مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي الكهرباء المولدة بنسبة 20٪ بحلول عام 2022، و37% بحلول عام 2035. (يبلغ إجمالي القدرة المركبة لمصادر الطاقة المتجددة 3.7 جيجاوات، والتي تشمل 2.8 جيجاوات من الطاقة الكهرومائية وحوالي 0.9 جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح). تم تفصيل هذا الهدف في ISES، بنطاق عام 2035. وتهدف ISES إلى ضمان الأمن والاستقرار المستمر لإمدادات الطاقة في البلاد.

تعمل الخطة الوطنية لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة على تطوير تدابير كفاءة استخدام الطاقة في عملية توليد الكهرباء وللمواطنين المستخدمين النهائيين (2005 - 2015) - ويتم التخطيط لها على كل من جوانب الإنتاج (العرض) والاستهلاك (الطلب).

ويهدف الإجراء النهائي إلى تعزيز برنامج النقل المستدام من خلال توسيع شبكة المترو. وهذا له ارتباط مباشر مع السلطات المحلية ويوفر مجالًا مهمًا للعمل المناخي المحلي.

2.6 المساهمات المحددة وطنيًا المحدثة لعام 2023 (التحديث الثاني (جميع الأولويات)

أولويات التكيف	أولويات التخفيف
(1) قطاع الكهرباء (ص 13) - زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 42% من مزيج التوليد بحلول عام 2030. - نشر الشبكة الذكية ورفع كفاءة استخدام الطاقة في محطات **توليد الطاقة. النفط والغاز (ص14-15)** - استخلاص الغازات المصاحبة لمنع إحراقها. - إنتاج الوقود الحيوي والمواد البلاستيكية القابلة للتحلل. - تدابير كفاءة الطاقة في المصافي ومصانع البتروكيماويات. **(2) النقل (ص 16-17)** - توسعة شبكات مترو القاهرة والسكك الحديدية الكهربائية فائقة السرعة. - الترويج لوسائل النقل العام منخفضة الكربون مثل أنظمة الحافلات السريعة. - تخضير الطيران المدني من خلال الوقود الحيوي وكفاءة استخدام الطاقة. **(3) الصناعة (ص 18-19)** - اعتماد العمليات منخفضة الكربون في إنتاج الأسمنت. - استبدال المحركات غير الفعالة في المنشآت الصناعية. - تعزيز الطاقة المتجددة في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. **(4) المباني والمدن الحضرية (ص 19-20)** - تطبيق معايير المباني الخضراء وتحديث المباني القائمة.	**(1) الموارد المائية والري (ص 22-23)** - تأهيل قنوات الري (20,000 كم) للحد من تسرب المياه وخسائر التبخر. - التوسع في تحلية المياه المتجددة لإنتاج 4 مليون م3/ يوم. - إعادة استخدام الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة (المشروعات الضخمة مثل بحر البقر). **(2) الزراعة (ص 23-24)** - تحديث الري الزراعي لمساحة 4 مليون فدان. - تطوير أنواع المحاصيل التي تتحمل الحرارة والملوحة. - أنظمة إدارة الأزمات للزراعة وأنظمة الإنذار المبكر. **(3) المناطق الساحلية (ص 25)** - الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية القادرة على التكيف مع المناخ (ICZM) في الساحل الشمالي. - الحماية الهيكلية ضد ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات. - الحلول المبنية على الطبيعة مثل تثبيت الكثبان الرملية. **(4) التنمية الحضرية والسياحة (ص 26-27)** - تخطيط المدن القادرة على التكيف مع المناخ والهندسة المعمارية الخضراء. - التوسع في الحدائق المستدامة والمناطق المحمية. - البنية التحتية لإدارة الفيضانات مثل سدود التحويل.

- اعتماد الطاقة الشمسية على الأسطح والأجهزة الموفرة للطاقة.
- التوسع في المساحات الخضراء وأحواض الكربون.

(ت) إدارة النفايات (ص. 21)
- زيادة مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة لمعالجة 20% من النفايات المجمعة بحلول عام 2026.
- تطوير البنية التحتية لإدارة النفايات في جميع المحافظات.
- تعزيز معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها.

(5) الصحة والسكان الضعفاء (ص. 27)
- إنشاء أنظمة الإنذار المبكر للأحداث المناخية.
- تعزيز مرونة الرعاية الصحية في مواجهة التأثيرات المناخية.
- دعم البحث العلمي حول السكان المعرضين لتغيير المناخ.

وفي المساهمات المحددة وطنيًا المنقحة، أبلغت السلطات المصرية عن تقدم كبير تم تحقيقه بين المساهمات المحددة وطنيًا الأولية المقدمة في عام 2015 والمساهمة الثانية المنقحة. يوضح هذا التقرير المحدث التطورات في إصلاحات دعم الطاقة، ونشر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتنفيذ تدابير التكيف والتخفيف. وهو يعكس جهود مصر لمواءمة استراتيجياتها المناخية مع الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية، مع التركيز على الشفافية والمساءلة في تتبع التقدم.

إصلاحات دعم الطاقة

بين عامي 2014 والسنة المالية 2017/2018، نفذت مصر إصلاحات كبيرة في دعم الطاقة، مما أدى إلى خفض دعم الطاقة من 6% من إجمالي الناتج المحلي في 2012/2013 إلى 3.4% من إجمالي الناتج المحلي. وبحلول السنة المالية 2019/2020، كان الدعم يمثل 0.3% فقط من إجمالي الناتج المحلي. ودعمت هذه الإصلاحات مبادرات أوسع نطاقا في مجال كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، على النحو المبين في استراتيجية الطاقة المتكاملة 2035.

تطوير الطاقة المتجددة

أعطت الحكومة المصرية الأولوية لتطوير الطاقة المتجددة من خلال قانون الطاقة المتجددة (المرسوم رقم 203/2014) والتدابير التشريعية الأخرى. وبحلول السنة المالية 2019/2020، وصلت القدرات المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى 3016 ميجاوات، بزيادة قدرها 340% مقارنة بالسنة المالية 2015/2016. وتشمل المشاريع الكبرى محطة بنبان للطاقة الشمسية (1465 ميجاوات)، ومحطة أسيوط للطاقة الكهروضوئية (32 ميجاوات)، ومحطة توليد طاقة الرياح بجبل الزيت (580 ميجاوات).

كفاءة الطاقة في الكهرباء

ولتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، نفذت مصر عمليات صيانة وتحديث واستبدال واسعة النطاق لمحطات الطاقة. أدت هذه الجهود إلى خفض استهلاك الوقود في توليد الكهرباء بشكل كبير بين عامي 2017/2018 و2019/20. وأكملت التحسينات في كفاءة توليد الكهرباء نمو إنتاج الطاقة المتجددة.

تحديث قطاع البترول

وفي عام 2016، أطلقت مصر مشروع تحديث قطاع النفط والغاز، مع التركيز على كفاءة الطاقة والوقود منخفض الكربون. واعتمدت إحدى وثلاثون شركة تدابير فعالة من حيث التكلفة لتوفير الطاقة، بدعم من برامج بناء القدرات التي دربت أكثر من 900 موظف. بالإضافة إلى ذلك، توسعت محطات الوقود الطبيعي بسرعة، حيث تخدم الآن أكثر من 450,000 مركبة عبر 850 محطة.

كفاءة استخدام الطاقة في جانب الطلب

استهدفت العديد من البرامج كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات السكنية والصناعية والتجارية. وحققت مبادرات مثل مشروع تحسين كفاءة المحركات (2015-2022) والمرحلة الثالثة من مشروع مكافحة التلوث المصري (2017-2022) تخفيضات قابلة للقياس في استهلاك الطاقة. أدت برامج تحويل السوق للإضاءة الموفرة للطاقة إلى خفض استخدام الكهرباء بنسبة تصل إلى 40% في بعض المباني.

النقل منخفض الكربون

توسعت شبكة مترو القاهرة الكبرى مع المرحلة الرابعة من الخط الثالث، والتي تخدم 2 مليون رحلة يومية، وتم تقديم مفهوم حافلات الخدمة عالية الجودة، والمتكاملة مع أنظمة النقل الجماعي الحالية. وتدعم هذه الجهود التحول نحو وسائل النقل المنخفضة الكربون.

إدارة النفايات الصلبة

أدت إصلاحات السياسات، مثل قانون تنظيم إدارة النفايات رقم 202/2020، إلى تحديث البنية التحتية للنفايات وإدارتها. أدت الاستثمارات في إدارة النفايات الصلبة في إطار البرنامج الوطني المصري لإدارة النفايات الصلبة والمشاريع في القاهرة الكبرى إلى تحسين كفاءة التجميع وزيادة معدلات إعادة التدوير.

التمويل الأخضر

وفي عام 2020، أصدرت مصر أول سنداتها الخضراء السيادية بقيمة 750 مليون دولار لتمويل المشروعات الخضراء، بما في ذلك الطاقة المتجددة والنقل النظيف والحد من التلوث. بحلول السنة المالية 2020/2021، زادت الاستثمارات الخضراء إلى 30% من محفظة الحكومة، ومن المتوقع أن تصل إلى 50% بحلول السنة المالية 2024/2025.

مشاريع التكيف مع المناخ

وتشمل مبادرات التكيف مشاريع مثل مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وسبل العيش (2014-2023) ومشروع تعزيز التكيف مع تغير المناخ في مناطق الساحل الشمالي ودلتا النيل (2018-2024). وتعالج هذه البرامج نقاط الضعف القطاعية من خلال الإدارة الساحلية المتكاملة، والأمن الغذائي، وتدابير التنمية الحضرية المستدامة.

3. إدارة سياسة تغير المناخ

3.1. الحوكمة الوطنية لتغير المناخ

تأسست وزارة البيئة التابعة للحكومة المصرية في عام 1997 لتكون مسؤولة عن شؤون البيئة في البلاد. يتم تنفيذ سياسات الوزارة إلى حد كبير من قبل جهاز شؤون البيئة المصري (EEAA)، الذي يستضيف وحدة تغير المناخ.

يتولى المجلس الوطني لتغير المناخ (الذي أنشئ في عام 1997) قيادة التنفيذ الكامل والتمثيل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وزير البيئة يرأس المجلس الوطني المشترك بين الوزارات المعني بتغير المناخ. ويتكون هذا من ممثلين عن وزارة الخارجية، ووزارة الموارد المائية والري، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة الكهرباء والطاقة، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة التنمية الاقتصادية، ووزارة الدفاع وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر (NREA). هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة هي المؤسسة الحكومية المسؤولة عن تعزيز وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة والتي تشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مصر.

تأسست اللجنة الوطنية لآلية تنمية المناخ (CDM) في عام 2005 وتم إصلاحها في عام 2010. وهي تعمل بمثابة السلطة الوطنية المعينة لآلية التنمية النظيفة (CDM-DNA) ولها ولاية مراجعة وإصدار خطابات عدم الممانعة والموافقات على مشاريع آلية التنمية النظيفة في جميع أنحاء مصر.

يهدف المجلس الوطني للتغير المناخي إلى:

- التنسيق على المستوى الوطني فيما يتعلق بمشاركة مصر في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ.
- رسم صورة شاملة للسياسات والاستراتيجيات المصرية للتعامل مع قضية تغير المناخ.
- مراجعة خطة العمل الوطنية لتغير المناخ.
- متابعة تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

بالإضافة إلى الحوكمة الشاملة للقطاعات، تم أيضًا إنشاء بعض السلطات المحددة بهدف المساعدة في إدارة بعض المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالنفايات. على هذا النحو، في عام 2015، أنشأت الحكومة المصرية هيئة تنظيم إدارة النفايات (WMRA) بهدف إيجاد طرق للتخفيف من آثار تحديات النفايات المتزايدة التي تواجهها البلاد.

المهمة الرئيسية لهيئة تنظيم إدارة النفايات (WMRA) هي:

- تسييس ووضع إستراتيجيات، وتنظيم، وتخطيط، ومراقبة عمليات إدارة النفايات الشاملة على المستويين المركزي والمحلي، لتحسين إدارتها بطريقة آمنة بيئياً.
- تعزيز التعاون بين مصر والدول الأخرى، وشركاء التنمية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية في مجال النفايات.
- التوصية بالإجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالنفايات وإيصال فوائدها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- تهيئة البيئة المواتية لجذب وتشجيع الاستثمارات في الإدارة السليمة بيئياً للنفايات.

3.2. الحكم المحلي لتغير المناخ

لقد وضع قانون الإدارة المحلية رقم 43، الصادر عام 1979 (مع تعديلاته العديدة)، المبادئ التوجيهية العامة للهيكل الإداري للبلاد على المستوى المحلي فيما يتعلق بدور السلطات، والتسلسل الهرمي للبيروقراطية، ووظائف كل عنصر إداري على حدة.

وفقا للتشريع الوطني، يرتبط الحكم المحلي بالحكم الوطني عبر قناتين متميزتين. أولها من خلال وزارة التنمية المحلية (MOLD). تم تكليف MOLD بالتنسيق بين الحكومة المركزية والمحافظات وكذلك التنسيق بين المحافظات. وبهذه الطريقة، يضمن MOLD أيضًا أن أنشطة المحافظات الفردية تتوافق مع السياسات والخطط الوطنية.

أما الجزء الثاني من هذه الروابط فيقوم به مجلس المحافظين. وتتكون هذه الهيئة من 27 محافظاً لمحافظات مصر. ويرأسها رئيس الوزراء، ويشارك في المجلس أيضًا الوزير المسؤول عن وزارة التنمية المحلية كعضو بحكم منصبه.

وفي إطار النظام المركزي لمصر، فإن المحافظات مدعوة للمساهمة في تحقيق الأولويات والإجراءات الوطنية. عندما يتعلق الأمر بالعمل من أجل تغير المناخ، فإن وثائق إطار السياسة الوطنية الرئيسية لتغير المناخ تميل أيضًا إلى إسناد بعض الأولويات المرتبطة بالحكم المحلي، مع ملاحظة أن الاتجاه الوطني الرئيسي مصمم أيضًا حول خلق أوجه التآزر والمنافع المشتركة بين العمل المناخي و احتياجات التنمية المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، لدى الوزارات الوطنية مديريات قطاعية خاصة بها ضمن إدارة المحافظات تتدفق من خلالها الموازنات القطاعية. يوفر هذا الحضور المزدوج فرصة لتعزيز العمل المناخي المحلي. إلا أن الأمر يتطلب أيضاً تعاوناً منهجياً على محاور وأهداف رئيسية، وهو ما قد يتطلب بدوره بناء نموذج محلي للمجلس الوطني للتغير المناخي.

4. وجهات نظر الرصد والإبلاغ والتحقق

تم تصميم أنظمة المراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV) للمساعدة في ضمان إجراء المحاسبة المتعلقة بمخزونات غازات الدفيئة وتمويل المناخ بدقة ومن خلال مبادئ الشفافية المعمول بها. أنشأت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ آلية ومعايير لإعداد التقارير يجب أن تتبعها البلدان لتوصيل المعلومات ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية ونتائج مراجعات تلك التقارير.

تم توضيح الغرض من هذا الإطار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المادة 12 من الاتفاقية، التي تلزم جميع الأطراف، وفقًا للمادة 4، بإبلاغ مؤتمر الأطراف بالمعلومات ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق بالانبعاثات وعمليات الإزالة. توفر إرشادات إعداد التقارير للبلدان متطلبات فنية واضحة وعمليات مراجعة متعددة.

وبموجب خطة عمل بالي، التي تم اعتمادها في عام 2007، اتفقت جميع الأطراف على تعزيز عملية القياس والإبلاغ والتحقق في البلدان النامية لتعزيز إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ. عند اعتماد خطة عمل بالي، لم توافق البلدان المتقدمة فحسب، بل وافقت البلدان النامية أيضًا على وضع أنظمة محلية للقياس والإبلاغ والتحقق لتتبع أنشطة تغير المناخ وتعزيز الشفافية في إعداد التقارير الدولية. ومن الناحية المثالية، يغطي نظام القياس والإبلاغ والتحقق المحلي جمع البيانات والإبلاغ عن ثلاثة عناصر رئيسية: الانبعاثات، والسياسات والإجراءات، والدعم المطلوب والمتلقّى (التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات).

يقترح تقرير مصر المحدث كل سنتين - رقم 1 - إنشاء نظام وطني للقياس والإبلاغ والتحقق بشأن المناخ. ويتكون هذا من المركز القومي لتغير المناخ (NCCC) باعتباره الهيئة الإشرافية، والإدارة المركزية لتغير المناخ (CCCD) بجهاز شئون البيئة (EEAA) باعتبارها الكيان الوطني الذي يقوم بالتنسيق مع الوزارات المعنية، والجهاز الوطني للإحصاء (CAPMAS) لمعالجة البيانات.

لدى الإدارة المركزية لتغير المناخ (CCCD)، المقدمة من خلال المركز القومي لتغير المناخ (NCCC) ، ذراعان: مجموعة عمل ضمان الجودة (QA-WG) ومجموعة عمل الدعم الفني (TS-WG). وسيكون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمثابة الكيان المركزي لتنسيق البيانات. تتكون مسارات القياس والإبلاغ والتحقق لتدفقات البيانات من أربعة مسارات: 1) القياس والإبلاغ والتحقق لجرد غازات الدفيئة، 2) القياس والإبلاغ والتحقق لسياسات وإجراءات التخفيف، 3) القياس والإبلاغ والتحقق للدعم المستلم، 4) القياس والإبلاغ والتحقق لسياسات وإجراءات التكيف.

بمجرد تمويله وتشغيله بالكامل، يجب أن يكون النظام الوطني للقياس والإبلاغ والتحقق قادرًا على دعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا الخاصة بمصر والتزامات إعداد التقارير. علاوة على ذلك، ينبغي أن يسهل هدف مصر المتمثل في تطوير سوق وطنية للكربون، كما هو مذكور في البلاغ الوطني الثالث، نظرًا لأن وجود نظام قوي للمحاسبة والقياس والإبلاغ والتحقق يعد عنصرًا حاسمًا لتحقيق ذلك. وسيوسع النظام أيضًا في نهاية المطاف نطاق تغطيته ليشمل مستوى السلطات الإقليمية (المحافظات)، والمستوى المحلي التابع له (الإدارة المحلية للمدن والريف).

5. تعميم الالتزامات الدولية في الإجراءات المحلية

تنص "رؤية مصر 2020" على هدفها على النحو التالي: "سوف تحقق مصر الجديدة اقتصادًا تنافسيًا ومتوازنًا ومتنوعًا وقائمًا على المعرفة، يتسم بالعدالة والتكامل الاجتماعي والمشاركة، مع نظام بيئي متوازن ومتنوع، يستفيد من موقعه الاستراتيجي ورأس ماله البشري لتحقيق التنمية المستدامة من أجل حياة أفضل لجميع المصريين".

وينعكس نفس النهج المتكامل في "الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث" في مصر، والتي تقدم كهدف رئيسي لزيادة مرونة المجتمعات المصرية عند التعامل مع المخاطر والكوارث التي قد تنتج عن تغير المناخ وأثاره. وتأثيرها على مختلف القطاعات والأنشطة. كما تهدف إلى تعزيز القدرة على استيعاب المخاطر والكوارث الناجمة عن هذه التغيرات والحد منها، مع التركيز على توفير السكن والحماية في حالة تعرض المناطق الساحلية للأعاصير أو التسونامي أو أي حدث متطرف آخر.

تعمل المساهمات المحددة وطنيا لعام 2015 على بناء روابط واضحة بين الإجراءات الوطنية والدعم المقدم من المحافظات في تنفيذها من خلال نماذج التوزيع. ويتعلق الأمر بشكل أساسي بإدارة تأثير تغير المناخ على الموارد المائية من خلال الإجراءات المحلية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، تشجع المساهمات المحددة على المستوى الوطني لعام 2015 على تعزيز النقل المحلي والإقليمي من خلال اعتماد تدابير كفاءة استخدام الطاقة.

في "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030"، التي صدرت عام 2016، هناك أربعة جوانب قطاعية رئيسية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالأهداف المناخية لمصر. وهذه القطاعات هي المياه، والنقل، وموارد الأراضي الخضراء، والمباني. وقد عززت الاستراتيجية مشاركة المحافظات من خلال عدد من تدابير التنمية المستدامة. ويشمل ذلك ضمان اتساق الاتفاقيات البيئية مع السياسات المحلية والكفاءة في جمع النفايات الصلبة بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، خصصت الإستراتيجية أيضًا ركيزة عمل كاملة (الركيزة 10) للتنمية الحضرية، والتي تؤثر وتتعلق بتدابير التخفيف داخل ومن قبل المحافظات والجهات الفاعلة المحلية.

5.1 مشروع التنمية الريفية في صعيد مصر

يعد "مشروع التنمية الريفية في صعيد مصر"، الذي تم تصميمه كجزء من التعاون بين حكومة مصر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، وهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، هو الأول في سلسلة من الإجراءات ضمن إطار استراتيجي موجه يهدف إلى الحد من الفقر والبطالة في الريف. ويهدف البرنامج على وجه التحديد إلى تحقيق ذلك بين المجموعات الفرعية التالية من سكان الريف في مصر: صغار المزارعين، والعمال الذين لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم، والشباب العاطلين عن العمل، والنساء اللاتي يؤدين أيضًا واجبات رب الأسرة.

ويعتمد المشروع على ما يشير إليه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بـ "نهج الاستهداف ذو المستويين". في البداية، الفئات الأكثر ضعفاً في القرى والمجموعات القروية التي تم تصنيفها، وفقاً لمنهجية الصندوق، إما "فقيرة" أو "فقيرة للغاية"؛ وثانياً، الأفراد الذين تم تحديدهم على أنهم يتمتعون "بالمهارات المحتملة والقدرة على تنظيم المشاريع" و"الذين يمكنهم إعداد منتجات تسويقية يمكنها زيادة الدخل".

للمشروع عدة أهداف محددة. وتشمل هذه الأهداف تمكين فقراء الريف من زيادة مستوى دخلهم من خلال توفير فرص عمل مستدامة ومنتظمة؛ ودعم تنمية المشاريع الصغيرة، إما عن طريق التمويل الأصغر أو شراكات بنوك التجزئة التجارية، حسب ما تمليه الظروف؛ ودعم البحث والتطوير في التقنيات التي من شأنها أن تساعد المزارعين على تحقيق كمية أكبر من إنتاج المياه لكل وحدة من الأرض.

وبشكل أكثر تحديدًا، ينظر المشروع إلى الجمعيات المجتمعية كوسيلة لوضع المعايير وتقديم المساعدة على المستوى الجانبي. وتهدف بشكل خاص إلى النهوض بدور المرأة وتتصور تحقيق ذلك من خلال دعم المرأة لتشكيل جمعيات تسويق الثروة الحيوانية، وجمعيات تتمحور حول إنتاج الحرف اليدوية، والتأكد من حصول المرأة على صوت في جميع الأنشطة والقرارات المرتبطة بالمشروع.

5.2 إطار العمل لتمكين السلطات المحلية

أطلقت وزارة التنمية المحلية المصرية ثلاثة مشاريع رئيسية في إطار عملها لتمكين السلطات المحلية. ويهدف المشروع الأول، بعنوان "اللامركزية والحوكمة"، إلى إصلاح الأنظمة الإدارية من خلال برنامج حوكمة متكامل. أما المشروع الثاني فيسمى "الإدارة المدنية" وتتمثل رؤيته الرئيسية في تنفيذ برنامج شراكة مجتمعية يمكنه دمج الموارد الدولية والمحلية لخدمة عملية التنمية المتكاملة. وبذلك يمكن رفع مستوى تنمية المجتمع بطريقة شفافة، وتوزيع العمل، وتحديد المسؤوليات. أما المشروع الثالث، المسمى "التنمية الاقتصادية المحلية"، فهو يهدف إلى تخصيص الموارد البشرية والطبيعية والمالية بكفاءة وفعالية لصالح تحسين مستوى معيشة السكان.

وبالإضافة إلى مشروعات التنمية المحلية، تبذل الوزارة أيضًا جهودًا لزيادة قدرات الموارد البشرية على المستوى المحلي من خلال مشروعات مثل "حياة أفضل للمصريين"، والتنمية البشرية، و"تسريع إجراءات التنمية" وما إلى ذلك.

5.3 التغطية المائية وموارد الأراضي الخضراء

تعاني مصر من عدم المساواة في توزيع موارد المياه بين بعض المناطق الحضرية والريفية، حيث لا تستطيع الأسر البعيدة عن نهر النيل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي الجيدة. ويهدد النمو السكاني في المناطق الحضرية وتغير المناخ الى توافر موارد المياه الأساسية على المدى الطويل، حيث تعد مصر واحدة من أكثر البلدان جفافاً في العالم. لطالما كانت "التغطية المائية" دائمًا هدفًا مهمًا لخطط واستراتيجيات التنمية المستدامة في مصر في السنوات الماضية. في رؤية 2030، تم إدراج نسبة المناطق العشوائية في المناطق الحضرية التي تحصل على المياه الأساسية والصرف الصحي ضمن مؤشرات الأداء الرئيسية.

ويرتبط أداء مصر في مجال الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية ارتباطا وثيقا بأهداف الدولة المصرية في مجال تغير المناخ، مثل زيادة المياه العذبة المتجددة وغيرها من موارد المياه غير التقليدية، والحد من فقدان المياه، والجمع الفعال لمياه الصرف الصحي الصلبة.

يتم تناول موارد الأراضي الخضراء، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإدارة الفعالة لموارد الأراضي، في رؤية التنمية المستدامة 2030 - وبشكل أكثر تحديدًا في إطار هدف زيادة نصيب الفرد من المناظر الطبيعية الخضراء في المدن. أحد التحديات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف هو ضمان وجود أنظمة مراقبة فعالة لموارد الأراضي الخضراء، والتي ترتبط أيضًا بأهداف مصر المناخية المتمثلة في مراقبة الملوثات والانبعاثات الصناعية. ولمواجهة هذا التحدي وتحقيق زيادة المساحات الخضراء، تبنت الدولة برامج إصلاح مؤسسي لوضع القواعد الأساسية لتخصيص الأراضي وتثمينها ومراقبة استخداماتها. ويرتبط برنامج الإصلاح هذا بدور سلطات المحافظات.

5.4 . النقل والمباني الخضراء

قطاع النقل:

يهدف "برنامج النقل المستدام في مصر" (STP) إلى خلق بيئة مؤسسية للاستفادة من الموارد المالية لتطوير قطاع النقل المستدام، إلى جانب سياسات دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات الصلة. وهو يعكس الهدف الاستراتيجي للدولة المتمثل في تعزيز و تسهيل استخدام، والوصول إلى، وسائل النقل العام. ويتم تناول هذا الهدف على وجه التحديد في أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال زيادة عدد الركاب الذين يستخدمون وسائل النقل العام بنسبة تزيد عن 50%. علاوة على ذلك، فإنه يؤثر أيضًا على انبعاثات الغازات الدفيئة والحد من تلوث الهواء. وبما أن هذه الأهداف وإجراءاتها تنطبق على المحافظات، فإن الدولة المصرية تقدم العديد من البرامج والمشروعات لضمان عمل جميع المحافظات على تحسين ونشر استخدام وسائل النقل العام.

ومن المتوقع أن تقوم كل محافظة بتشجيع وتنظيم وسائل النقل العام في المناطق الخاضعة لسلطتها. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن تعزز المحافظات قدراتها من خلال التدريبات العامة، لإنفاذ اللوائح والقوانين ذات الصلة بمتطلبات الجودة، وتحليل بيانات مراقبة الطرق من أجل التخطيط والتنظيم الفعال. وبناءً على ذلك، يجب على المحافظات التأكد من أن أهداف وإجراءات الخطط على المستوى المحلي (مثل خطط عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ) متوافقة مع الأهداف الوطنية.

قطاع المباني الخضراء:

ويستهلك مخزون المباني الحالي في مصر أكثر من 60% من الطاقة الكهربائية. وفقا للبيانات الوطنية، يمكن تحسين أداء الطاقة في المباني في المقام الأول باستخدام معدات أكثر كفاءة. يمكن أن يؤدي استبدال الإضاءة المتوهجة أو الفلورسنت بإضاءة LED إلى توفير ما يقرب من 50% من أحمال الإضاءة. ويتم التأكيد على هذا النوع من التدخل أيضًا في إطار إجراءات اللامركزية في التوسع الحضري. وفي هذا السياق، نلاحظ أن هذه الجهود تنعكس في المواد ذات الصلة من دستور عام 2014 ومن المخطط أن تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وخاصة الهدف 11 (مدن ومجتمعات مستدامة).

وتتخذ الدولة حاليًا إجراءات لبناء مدن جديدة (على سبيل المثال، العاصمة الجديدة، مدينة العلمين الجديدة، مدينة الجلالة الجديدة، مدينة الإسماعيلية الجديدة، إلخ) حيث تمثل متانة السكن مصدر قلق كبير. ويرتبط هذا الاهتمام بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ المتمثل في تعزيز المباني المستدامة، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في الإسكان المستدام، وخلق فرص مالية للاستثمار في الإسكان الأخضر.

وفي هذا النطاق، من المتوقع أن تقوم المحافظات بتنفيذ القوانين ذات الصلة لتنفيذ تلك الإجراءات، من خلال منع المباني غير الرسمية، واعتماد آليات مراقبة الجودة، وتشجيع تشييد المباني الخضراء، وتدوين الممارسات الخضراء غير التقليدية من خلال القوانين الحالية.

5.5 إدارة مياه الصرف الصحي

تحت إشراف هيئة تنظيم إدارة النفايات (WMRA)، يتم اتخاذ التدابير على المستوى المحلي فيما يتعلق بالمياه العادمة. وفقًا لتقرير التحديث لفترة السنتين لعام 2013، وتحت إشراف الشركة الوطنية المصرية القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي (HCWW) في جميع أنحاء محافظات مصر الخمس والعشرين، تم تشغيل حوالي 357 محطة معالجة بلدية بإجمالي سعة مركبة تبلغ 13,266,159 مترًا مكعبًا في اليوم. بلغ إجمالي إنتاج حمأة الصرف الصحي الوطني السنوي في مصر حوالي مليون طن في عام 2014؛ يتم استخدامه بشكل رئيسي للأغراض الزراعية.

5.6 التدابير والإجراءات التي تم الترويج لها في خطط عمل الطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs) في محافظتين مصريتين

إلى جانب مشاريع CES-MED، تم إعداد خطط عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs) لمدينة الأقصر والغردقة، عاصمتي محافظتي الأقصر والبحر الأحمر. بناءً على التنفيذ التدريجي الناجح لإجراءات الخطط، خلال فترة مشروع كليما ميد، أعدت كل من المحافظتين خطط عمل (SEACAPs) لعشر من مدنهما.

تناولت خطط عمل (SEACAPs) العشرين استراتيجيات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، وإدارة المناخ، وتدابير تحسين القدرات التقنية، والإجراءات المناخية الملموسة المقترحة.

وفي مجال الحكم المحلي على وجه التحديد، تم توضيح مساعي بناء القدرات في خطط عمل (SEA-CAPs). وتشمل الإجراءات المقترحة تعزيز تدابير التوعية العامة وتعزيز التدابير الخضراء والمستدامة والموفرة للطاقة في المشتريات العامة.

تتمحور إجراءات التخفيف الخاصة بـ SEACAPs حول عدة قطاعات. في قطاع البناء، تتوخى الخطط تعزيز تدابير توفير الطاقة في مباني ومنشآت القطاع الخاص والمباني العامة (بما في ذلك الفنادق والمنتجعات)، واستخدام الأجهزة الموفرة للطاقة في القطاع السكني، وإقرار تطبيق كود البناء الأخضر.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة، فإن خطط عمل (SEA-CAPs) تتصور دعم إدارة الموارد للمخلفات الزراعية، وتنويع الزراعات، والحفاظ على خصوبة الأراضي الزراعية، وتخضير المدن، بما في ذلك عن طريق زيادة زراعة الأشجار. كل ذلك بجانب مجموعة واسعة من تدابير توفير الطاقة.

وفي قطاع النقل، تتوقع خطط عمل (SEACAPs) تخطيط وإدارة أصول الطرق من خلال تدابير التنقل الذكية في جميع المحافظات. وسيشمل ذلك النقل الأخضر، واستخدام السيارات الهجينة، وتحسين استهلاك الوقود لجمع النفايات الصلبة البلدية من خلال تصميم المسارات والتحكم فيها، وتحسين استهلاك الوقود لجمع النفايات الصلبة البلدية من خلال تطبيق الفرز من المصدر.
من خلال تخطيط المناطق واستخدام الأراضي، تعمل خطط (SEACAPs) على تعزيز التصميم المستدام في التخطيط الحضري. كما أنها تعمل على تعزيز السياحة المستدامة، وخاصة السياحة البيئية، فضلاً عن اتخاذ تدابير مصممة خصيصًا لتوفير الطاقة في المعالم التراثية والتاريخية، والمواقع الأثرية، والمرافق التراثية ذات الصلة.

وفي مجال المياه، توصي خطط عمل SEACAPS بتحسين إدارة الموارد المائية على مستوى المحافظة، وخاصة إعادة استخدام المياه المعالجة ونشر الري بالتنقيط، وكل ذلك للحفاظ على الموارد المائية.
تعمل خطط عمل (SEACAPs) في جميع المدن العشرين على تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين دورة إدارة النفايات، مع تعزيز المشاركة المجتمعية، وتحسين جمع ضرائب النفايات، وتطبيق مبدأ الفرز الذي من شأنه أن يربط بشكل منطقي بين الموارد والاستثمارات اللازمة لتحفيز بناء مرافق الفرز، فضلاً عن دعم الاستثمارات في الأنظمة المتوافقة بشكل خاص مع الحاجة إلى جمع الغاز الحيوي.

أخيرًا، تتصور خطط عمل (SEACAPs) لجميع المدن العشرين العديد من تدابير التكيف مع المناخ المرتبطة بشكل واضح بالصحة العامة والبنية التحتية، والتنوع البيولوجي عبر مجموعة متنوعة من المناخات الصعبة في المحافظات، وإدارة المناطق الساحلية.

5.7 أولويات المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) المنقحة الثانية المرتبطة بإطار عمل السلطات المحلية

تركز المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) المعدلة لمصر بقوة على دور السلطات المحلية في قيادة العمل المناخي. ولا تتماشى هذه المساهمات المحددة وطنيًا مع السياسات الوطنية والالتزامات المناخية العالمية فحسب، بل تعكس أيضًا الحاجة الماسة للتنفيذ المحلي لمعالجة التحديات والفرص الخاصة بالمنطقة. تعمل الحكومات المحلية والسلطات البلدية بمثابة حجر الزاوية لترجمة الاستراتيجيات الوطنية إلى نتائج قابلة للتنفيذ على مستوى المجتمع المحلي. ومن خلال الاستفادة من قربها من المواطنين والحوكمة المباشرة للبنية التحتية الحضرية والخدمات العامة والبرامج المجتمعية، تتمتع السلطات المحلية بمكانة فريدة للمساهمة في أهداف المرونة المناخية والتخفيف من آثارها والاستدامة.

لقد تم استخلاص الأولويات المذكورة أدناه بعناية من المساهمات المحددة وطنيًا المحدثة في مصر، مع التركيز على المجالات التي تلعب فيها السلطات المحلية دورًا أساسيًا في التنفيذ. تسلط هذه المبادرات الضوء على الفرص الرئيسية للمشاركة على مستوى السلطة المحلية، بدءًا من تعزيز نشر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وحتى تعزيز ممارسات

إدارة النفايات، وأنظمة النقل المستدامة، وتدابير التكيف مع المناخ. يوضح كل إجراء إمكانية تعاون السلطات المحلية مع الوكالات الوطنية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مما يعزز نهج أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق التنمية المستدامة. وتعكس هذه المبادرات التزام مصر الأوسع بالعمل المناخي في إطار رؤية 2030 مع ضمان عدم تخلف أي منطقة أو مجتمع عن الركب في التحول إلى مستقبل منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ. ومن خلال إعطاء الأولوية للمشاركة المحلية، تعمل المساهمات المحددة وطنيًا المنقحة على تمكين البلديات من أن تصبح عوامل تغيير، مما يسد الفجوة بين التخطيط الاستراتيجي والتأثير على أرض الواقع. توضح التفاصيل أدناه مشاريع وإجراءات محددة تؤكد على الدور الحاسم للسلطات المحلية في تحقيق الأهداف المناخية الطموحة لمصر.

الطاقة المتجددة

- مشاريع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية: تنفيذ إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية في المناطق الحضرية والريفية لتعزيز كفاءة الطاقة (ص 20).

كفاءة الطاقة

- المباني العامة الموفرة للطاقة: إعادة تأهيل المباني البلدية بتقنيات وأجهزة موفرة للطاقة لتقليل استهلاك الطاقة (ص 19).
- تحسين الإضاءة العامة: ترقية أنظمة إضاءة الشوارع إلى بدائل موفرة للطاقة، مثل مصابيح LED، لتحسين الكفاءة (ص 20).

مواصلات

- أنظمة الحافلات العامة ذات الانبعاثات الأقل: تطوير وإدارة أنظمة النقل السريع بالحافلات (BRT) وتحويل الحافلات إلى أنواع الوقود الأنظف مثل الغاز الطبيعي المضغوط (CNG) أو الكهرباء (ص 16).

تطوير البنية التحتية للدراجات: إنشاء ممرات ومرافق مخصصة للدراجات لتعزيز ركوب الدراجات كخيار نقل مستدام (ص 20).

إدارة النفايات الصلبة

- إنشاء محطات المعالجة الميكانيكية والبيولوجية (MBT): تعزيز معالجة النفايات وإعادة تدويرها من خلال محطات المعالجة الميكانيكية والبيولوجية التي تديرها السلطات المحلية (ص 21).
- إغلاق المكبات غير الخاضعة للرقابة: استبدال المكبات غير الخاضعة للرقابة بمدافن صحية أو أنظمة تحويل النفايات إلى طاقة بالتنسيق مع البلديات (ص 21).
- مبادرات التسميد البلدي: تعزيز معالجة النفايات العضوية داخل السلطات المحلية للحد من النفايات وإنتاج السماد (ص 21).

التنمية الحضرية

- تطوير الحدائق والمساحات الخضراء المستدامة: توسيع الحدائق المروية بمياه الصرف الصحي المعالجة لتعزيز مصارف الكربون وتحسين الظروف المعيشية الحضرية (ص 20).
- التخطيط لقدرة المناطق الحضرية على الصمود: تنفيذ أنظمة إدارة الفيضانات، بما في ذلك إعادة توجيه مجاري الفيضانات والبنية التحتية الوقائية، على مستوى البلديات (ص 26).

إدارة الموارد المائية

- مشاريع إعادة تأهيل القنوات: الإشراف على إعادة تأهيل وتبطين قنوات الري لتحسين كفاءة المياه وتقليل الفاقد (ص22).
- تجميع مياه الأمطار وإدارة الفيضانات: تطوير مشاريع البنية التحتية لتخزين مياه الأمطار والتخفيف من مخاطر الفيضانات، وخاصة في المناطق المعرضة للخطر (ص 23).

السياحة والتكيف الساحلي

- مبادرات السياحة البيئية: إدارة الممارسات المستدامة في المراكز السياحية، بما في ذلك اعتماد الطاقة المتجددة والحد من النفايات في المنتجعات والفنادق (ص 21).
- حماية المناطق الساحلية: التعاون مع الحكومات المحلية لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة مثل تثبيت الكثبان الرملية وتعزيز الخط الساحلي (ص25).

القدرة على التكيف مع المناخ والصحة

- أنظمة الإنذار المبكر للظواهر الجوية المتطرفة: التنسيق على المستويات المحلية لنشر التحذيرات والحد من ضعف المجتمع (ص 27).

الجزء ب

توصيات لاستراتيجية تنسيق العمل المناخي على المستوى المحلي

الجزء ب – توصيات لاستراتيجية تنسيق العمل المناخي على المستوى المحلي

تستند التوصيات الخاصة باستراتيجية تنسيق العمل المناخي على المستوى المحلي إلى التقييم السابق في الجزء أ من إطار السياسة الوطنية وسياسات التنمية الحضرية الوطنية المرتبطة بتغير المناخ. حدد هذا التقييم الأولويات الوطنية التي تتوافق مع ولايات السلطات المحلية وآليات الإدارة للعمل المناخي المحلي. ويتم تسهيل هذه الآليات في المقام الأول من خلال مجلس المحافظين والجهود التنسيقية بين وزارة التنمية المحلية والمحافظات.

الهدف الأساسي من هذه التوصيات هو تعزيز التنسيق الوطني للمناخ مع توفير التوجيه العملي للمحافظات والسلطات المحلية بشأن المساهمة الفعالة في العمل المناخي على المستوى المحلي. ومن خلال معالجة الاحتياجات والقدرات المحلية المحددة، تهدف هذه التوصيات إلى ضمان تنفيذ الأهداف المناخية الوطنية بنجاح على أرض الواقع.

ولتحقيق ذلك، من الضروري إجراء تحليل مفصل والتشاور مع السلطات الوطنية والمحلية ذات الصلة. ستساعد هذه الخطوة التالية في تحديد الجهات المؤسسية الفاعلة الأكثر ملاءمة لقيادة تنفيذ التوصيات المقترحة وضمان تحديد المسؤوليات بوضوح. ومن شأن هذا التعاون أن يصمم الاستراتيجية بما يتناسب مع السياقات الفريدة للمناطق المختلفة ويعظم تأثيرها.

وفي مراجعة إستراتيجية المساعدة القطرية في ضوء المساهمات المحددة وطنيًا المنقحة الثانية لمصر، تم وضع توصيات إضافية لمعالجة الأولويات المحددة. وتسلط المساهمات المحددة وطنيا المنقحة الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه السلطات المحلية في تنفيذ استراتيجيات المناخ عبر القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، والمرونة الحضرية، والتكيف مع المناخ. وتتوافق كل توصية مع هذه الأولويات، مما يضمن دمج الإجراءات على المستوى المحلي بشكل فعال في التزامات مصر الوطنية المتعلقة بالمناخ والالتزامات الدولية.

ويوفر هذا النهج الشامل إطارًا استراتيجيًا لتمكين الحكومات المحلية، وتعزيز قدراتها، وزيادة مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. ومن خلال ربط السياسات الوطنية بالتنفيذ المحلي، تخلق هذه التوصيات مسارًا متماسكًا لمواجهة تحديات المناخ بشكل فعال.

1. توحيد سياسة المناخ، والاستراتيجية، والإطار القانوني والتخطيط على المستوى المحلي

تهدف التوصيات المدرجة أدناه إلى تعزيز الزخم الوطني لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا وغيرها من الإجراءات المناخية المقررة على المستوى الوطني. وقد تمت صياغتها بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية المصرية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، مع التأكيد على أهمية تعزيز الأطر المؤسسية للتكيف مع تغير المناخ في مصر. وقد تم تطويرها أيضًا بالإشارة إلى البلاغ الوطني الثالث بشأن تغير المناخ حيث أن هذا البلاغ يحدد بوضوح التوصيات الخاصة بالإصلاحات المؤسسية القصيرة والطويلة الأجل المرتبطة بحوكمة تغير المناخ في جميع أنحاء مصر.

1.1 تعزيز دور الجهات العامة في صياغة وتنفيذ سياسة المناخ المحلية

- وضع مخطط حوكمة يحدد ويوضح مسؤوليات ودور الكيانات المؤسسية الوطنية والمحلية المشاركة في تنظيم وإدارة أنشطة تغير المناخ على المستوى المحلي، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات المحافظات ذات الصلة. وستكون هذه خطوة أولى نحو ممارسة معقدة لتحديد دور أكثر كفاءة وتنسيقا وتكاملا لكل من تلك الجهات الفاعلة.
- إنشاء مكتب عام مسؤول عن تعزيز ودعم وتنسيق التعاون الدولي المتعلق بالمناخ (بما في ذلك مساعدات تمويل المناخ). وينبغي تخصيص هذا المكتب، الذي سيتم وضعه تحت إشراف وزارة التعاون الدولي، لدعم العمل المناخي المحلي.
- تسهيل التعاون مع الجهات الدولية الفاعلة التي تعمل على دعم العمل المناخي المحلي. وفي هذا الاتجاه، تعزيز وضوح وإمكانية الوصول إلى أطر سياسات المناخ المحلية. ومن بين التدابير التي يمكن اتخاذها إضافة ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية لكل وثيقة رئيسية وتحديد المدن والبلديات المهتمة بالتعاون الدولي في مجال المناخ.
- تعيين "مدير تنفيذ لخطة ال SEACAP" في المحافظات، والذي سيشرف على إعداد وتنفيذ خطة SEACAP. علاوة على ذلك، سيضمن هذا الفاعل ربط الأولويات المناخية المحلية مع التوجيهات الاستراتيجية الوطنية، مثل تلك الواردة من المركز الإقليمي للتخطيط والتنمية الحضرية.
- إنشاء "فريق تخطيط مناخي" خاص داخل المحافظات لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات المناخ الحضري وخطط التنمية المستدامة. وسيقوده "مدير تنفيذ خطة ال SEACAP".

1.2 تحسين التخطيط المحلي للعمل المناخي

• تعزيز التخطيط المنهجي للعمل المناخي على المستوى المحلي من خلال رؤية واضحة وهدف وتقويم وتوقيتات وتكاليف، بما يتوافق مع التخطيط الوطني للمناخ.

بناء وتعميم أنشطة التخطيط المناخي المتكامل كعملية رسمية للتخطيط على المستوى المحلي، كجزء من الخطط الإستراتيجية العامة للمدن والقرى، مع ملاحظة أن هذا مطلوب بموجب المادة 12 من القانون 119/2008، وأن نموذج خطة العمل (SEACAP)، والذي تم اختباره في محافظتي الأقصر والبحر الأحمر من خلال مشروع كليما ميد يمكن أن يوفر نموذجًا للتكيف والتكرار.

• دمج وتحفيز جهود المحافظات عند تطوير وتحديث خطط عمل (SEACAPs) ومشاريع العمل المناخي المحلية.

• توسيع إمكانية الوصول إلى الخطط والاستراتيجيات المرتبطة بالمساهمات المحددة وطنيًا والبدء في نشرها بشكل فعال على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا على المستوى المحلي. عندما يكون ذلك مناسبًا، قد يشمل ذلك تنظيم فعاليات وطنية مع الجهات الفاعلة المحلية لتحسين نشر سياسات وخطط المناخ الوطنية - وبالتالي تسهيل تنفيذها.

• الاعتماد التدريجي لمنهجيات تخطيط الإجراءات المناخية المحلية المشتركة والنماذج المتوافقة

- عند وضع إرشادات التخطيط، التي تتضمن تعليمات حول كيفية دمج المساهمات المحددة وطنيًا بشكل أفضل في السياسة المحلية.

- عند مزامنة الآفاق الزمنية للخطط والاستراتيجيات المحلية المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنيًا لجميع مستويات الإدارات المحلية ذات الصلة مع الجدول الزمني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

1.3 تعزيز آليات تنسيق المناخ المحلي

يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

• وضع مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالتعاون بين مختلف الإدارات والمؤسسات لتنفيذ الأنشطة المحلية، وضمان التنسيق الفعال لأهداف العمل المناخي.

• تعزيز التواصل العام لجعل العمل والإنجازات المناخية أكثر وضوحا، وبالتالي اعتمادها بشكل أفضل وتكرارها بسهولة.

• إشراك ممثلي القطاع الخاص للمجتمعات المحلية تدريجياً في العمل المناخي المحلي، على سبيل المثال، من خلال نشر نماذج مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعقد فعاليات خاصة للتعاون المناخي الحضري حيث يمكن أن تنشأ إجراءات مشتركة.

• دعم دمج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في التنفيذ طويل المدى لمشروعات التنمية

الحضرية في جميع القطاعات، وتحديداً في إطار تحقيق ركيزة التنمية الحضرية لمصر 2030. ويمكن القيام بذلك عن طريق "فريق تخطيط المناخ" الذي تم اقتراح إنشائه في 2.1 أعلاه.

1.4. توصيات إضافية مرتبطة بأولويات المساهمات المحددة وطنيًا المنقحة.

• تعزيز تدابير كفاءة الطاقة المحلية لدعم إعادة تأهيل المباني العامة الموفرة للطاقة ومشاريع تحسين الإضاءة العامة.

• تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لدعم إجراءات مثل أنظمة النقل السريع بالحافلات، وتطوير البنية التحتية للدراجات، وتشجيع الحافلات العامة التي تعمل بالكهرباء والغاز الطبيعي المضغوط.

• إنشاء أنظمة محلية للرصد والإبلاغ والتحقق (MRV) لتتبع التقدم المحرز في الإجراءات المحلية مثل مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة، وإغلاق مكبات النفايات غير الخاضعة للرقابة، وإنشاء محطات المعالجة الميكانيكية والبيولوجية (MBT).

• دمج التقنيات الذكية للتخطيط الحضري، على سبيل المثال. استخدام المنصات الرقمية لرسم خرائط مخاطر الفيضانات .

• نشر أنظمة إنذار مبكر محلية للظواهر الجوية القاسية لحماية المجتمعات والبنية التحتية الحيوية في المناطق الساحلية والمناطق المعرضة للفيضانات.

• التفويض بأن تتضمن خطط التنمية المحلية الأولويات المتوافقة مع المساهمات المحددة وطنيًا مثل نشر الطاقة المتجددة، وبرامج كفاءة استخدام المياه، وأنظمة النقل منخفضة الكربون.

2. تعزيز الميزانية المناخية وإطار الاستثمار

تشمل الإجراءات الموصى بها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

2.1 تقديم حوافز للقطاع الخاص لتعزيز مشاركته وتمويل مشاريع المناخ المحلية.

• إنشاء منصة محلية للحوار بين الجهات الفاعلة المحلية في القطاعين العام والخاص والمالي في كل محافظة.

• دمج المعايير المناخية والاستفادة منها في أنظمة تصميم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

• وضع التشريعات الخاصة بدعم شركات خدمات الطاقة، وإعداد المبادئ التوجيهية ذات الصلة لفتح سبل تعاون شركات خدمات الطاقة مع الهيئات المحلية. وبالتوازي مع ذلك، يجب رفع مستوى الوعي لدى الهيئات المحلية حول الدور المحتمل لشركات خدمات الطاقة.

• دعم المؤسسات المالية الوطنية في إنشاء صندوق (صناديق) مخصص لتغير المناخ، أو خطوط ائتمان لتغير المناخ لمستثمري القطاع الخاص لتسهيل مشاركتهم في مشاريع المناخ على المستوى المحلي.

• في المناقصات والدعوات لتقديم المقترحات التي أطلقتها الهيئات المحلية لتمويل المشاريع المحلية في مجالات تغير المناخ، قم بضم في معايير اختيار الدعوات، تحديد الأولويات أو تحفيز الإجراءات المرتبطة بمشاريع المناخ، مثل تلك المدرجة في خطة عمل (SEA-CAP). والأهم من ذلك أن مثل هذا التشجيع من شأنه أن يدفع القطاع الخاص إلى الاستثمار المباشر في هذه المشاريع.

• نشر تطبيق نماذج الامتيازات البلدية المحددة (مثل الشركات التجارية البلدية). بالنسبة لهذه المساعدة الفنية، يمكن النظر في الاعتمادات المحلية من خلال فريق تخطيط المناخ في المحافظات أو آلية دعم SEA-CAP التي تمت مناقشتها في 3.2 فيما بعد.

• على المستوى المحلي، اعتماد وتنفيذ القواعد التنظيمية، ومعايير التصميم، والحوافز لتشجيع الاستثمار الخاص والأسري في المباني، والمركبات، والمعدات، والأجهزة الخضراء.

2.2 تطوير مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل والقابلة للتكرار

تشمل الإجراءات الموصى بها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

• إنشاء آلية دعم وطنية لخطة عمل (SSM SEACAP) من شأنها أن تعمل كميسر ومركز للخبرة، حيث تقدم المساعدة الفنية للسلطات المحلية في إعداد وتنفيذ خطط عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (من الصياغة الأولية حتى تحديد الأهلية المصرفية للمشروع، وتسهيل التمويل، وتكامل التخطيط للمناخ البلدي، وتوفير التوعية والاتصالات العامة.

• توفير منصة شاملة، عبر آلية SSM، لجميع الإجراءات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا من قبل السلطات المحلية، على سبيل المثال، دعم المبادرات مثل المدن الذكية، والمدن الصحية، والمدن النظيفة، وتطبيق الإدارة الحضرية/البلدية المستدامة، وتشكيل إدارة الابتكار الحضري في المدن. يمكن لـ SSM أيضًا ضمان تنسيق الإجراءات والنتائج المستدامة، وتقييم التقدم بشكل أفضل، وتجنب ازدواجية الجهود.

3. تعزيز إطار الرصد والتقييم المحلي

تشمل الإجراءات الموصى بها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

• بناء أدوات تتبع العمل المحلي لسد فجوات البيانات على المستوى المحلي والمساهمة في جهود جمع البيانات الوطنية. ويمكن أن يشمل ذلك مؤشرات الرصد، والمنصات الإلكترونية، والبوابات، وبطاقات الأداء لبدء و/أو تعميق المناقشات المحلية حول الأهداف الوطنية لتغير المناخ.

• تطوير نظام محلي مستدام لحصر غازات الدفيئة على مستوى المحافظة. وقد يتمثل ذلك في تعيين كيان واحد في المكتب المحلي للمحافظة التابع للوزارة المعنية كمركز لجمع ومعالجة وأرشفة والإبلاغ عن قوائم جرد غازات الدفيئة. ومرة أخرى، يمكن ربط ذلك بفريق تخطيط المناخ المقترح أو آلية دعم SEA-CAP.

4. أنشطة بناء القدرات والتوعية

تشمل الإجراءات الموصى بها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

4.1 إجراء أنشطة تدريبية مخصصة

ينبغي إيلاء الأهمية لضمان قيام مقدمي الخدمات بتحسين بناء القدرات والتدريب المتعلقين بالعمل المناخي من حيث جودة التخطيط والأهداف، وتقييم الاحتياجات، والدراية أو المهارات اللازمة للتطوير، واختيار المتدربين والشهادات والمناهج والأدوات وطرق التدريب، وتحليل التأثيرات، وتحديد أنسب أنواع التدريبات من حيث ضمان التكامل بين أدوار الجهات الفاعلة واستدامة نتائج ومخرجات العمل المناخي. وينبغي النظر في الأساليب المبتكرة مثل التدريب أثناء العمل، وإقران الجهات الفاعلة الخارجية بهدف تقديم الدعم والمشورة والخبرة، ومزج العديد من تدابير التدريب، وتسهيل التعاون بين المدن. وستشمل مجالات التدريب وبناء القدرات على:

• تدريبات محددة متعلقة بالعمل (التخفيف، والتكيف، وإنشاء خط الأساس للطاقة، وصياغة المشاريع، وما إلى ذلك) لدعم الجوانب المتعددة للعمل المناخي

على مستوى أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين، بما في ذلك الجمعيات المهنية وممثلي القطاع الخاص.

• تعزيز قدرات الموارد البشرية على المستوى المحلي لتخطيط وتنفيذ خطط عمل الطاقة المستدامة (SEACAPs) (المرتبطة بدور SSM المذكور أعلاه وفريق تخطيط المناخ.)

• التدريب لدعم استدامة نتائج الإجراءات المناخية المنفذة، على سبيل المثال، ضمان التمويل المستمر والصيانة والتكرار.

• ضمان الإعداد المناسب للأدلة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، على سبيل المثال، إتاحة واستخدام إرشادات ونماذج تخطيط SEACAP التي سيتم نشرها (وتطبيقها) من خلال SSM والأطراف الرائدة في بناء القدرات.

4.2 تعزيز الاتصالات العامة

تشمل الإجراءات الموصى بها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

• إنشاء مكتب وطني مسؤول عن المساهمات المحددة وطنيًا والاتصال بتغير المناخ. وستعمل بشكل أفقي مع الوزارات المعنية وعموديًا مع السلطات المحلية من أجل توصيل رسالة متزامنة ومتكاملة إلى الجمهور، وبالتالي دعم العمل المناخي.

• نشر الأولويات المناخية الوطنية على المستوى المحلي نحو دعم الأهداف الوطنية للطاقة المتجددة وتطوير أنشطة رفع الوعي الشامل، على سبيل المثال، حملات الدعاية المحلية المتعلقة بالطاقة المتجددة والحد من استهلاك الكهرباء.

• تصميم وتنفيذ إجراءات التوعية على المستوى المحلي، وذلك باستخدام الملصقات الإعلامية على سبيل المثال. أفلام قصيرة عن تغير المناخ؛ تعزيز الحلول البيئية المبتكرة؛ وتعزيز ريادة الأعمال الخضراء؛ تسليط الضوء على الإجراءات المناخية الناجحة التي اتخذها رواد الأعمال، وإجراءات التحديات التي يواجهها الشباب.

4.3 تعميم مراعاة المنظور الجنساني

• دمج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجمل جهود تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا على المستويات المحلية.

• ربط الإجراءات المناخية المحلية بإطار السياسة الوطنية، وبرنامج عمل ليما المعزز لمدة خمس سنوات بشأن المساواة بين الجنسين، وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. (القرار CP - 25/3 ديسمبر 2019 - https://unfccc.int/documents/204536).

تـم إنتـاج هـذه الوثيقـة بدعـم مالـي مـن الاتحـاد الأوروبـي. محتوياتهـا هـي مسـؤولية فريـق مشـروع كليما – ميـد ولا تعكـس بالضـرورة وجهـات نظـر الاتحـاد الأوروبـي.

لا يجـوز إعـادة إنتـاج هـذا المنشـور كليًـا أو جزئيًـا وبـأي شـكل دون الحصـول علـى إذن خـاص مـن صاحـب حقـوق الطبـع والنشـر، بشـرط ذكـر المصـدر.

سيكون مشروع كليما – ميد ممتنًا لتلقي نسخة من أي منشور يستخدم هذا المنشور كمصدر.

التصميم: وكالة بيربل للدعاية والإعلان

الصور: وديع شحيب

تم النشر بواسطة مشروع كليما – ميد، العمل من أجل المناخ في جنوب البحر المتوسط، يونيو 2022

www.climamed.eu

يتم تنفيذ المشروع بواسطة
كونسورتيوم بقيادة

DAI